الأمم المتحدة

S/PV.9659

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة 9659

الثلاثاء، 18 حزيران/يونيه 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد هوانغ	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إفستيغنيفا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيدة شاندا
	سيراليون	السيد تيجان
	الصين	السيد تشين يونغتشاو
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيدة رودهورست إستيفال
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد فيرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-17306 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمات الإحاطات التالية أسماؤهن: السيدة مارثا آما أكيا بوبي، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام؛ والسيدة إديم ووسورنو، مديرة شعبة العمليات والدعوة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ والسيدة لمياء أحمد، مديرة برامج في جمعية تنظيم الأسرة السودانية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة بوبي.

السيدة بوبي (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم بشأن الحالة في السودان، وهي حالة تتدهور بشكل خطير.

ومن الأهمية بمكان ضمان استمرار عمل مجلس الأمن. فالأطراف المتحاربة تلاحظ ما نقوم به فعلا عندما نتصرف بشكل جماعي، ويجب علينا بذل المزيد من الجهد. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ودولها الأعضاء والمنظمات الإقليمية، فإننا لم ننجح في منع تصاعد العنف في البلد ولا سيما في الفاشر. ونحن قلقون للغاية من احتمال أن يؤدي القتال في الفاشر وضواحيها إلى اشتداد معاناة السكان المدنيين على نطاق واسع. وهناك فظائع تُرتكب على أسس عرقية، وونشهد عواقب وخيمة للقصف المتواصل والقصف الجوي في مناطق مكتظة بالسكان.

وفي الفترة ما بين 16 نيسان/أبريل و 9 حزيران/يونيه، وثقت مفوضية حقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن 192 مدنيًا في الفاشر. ومنذ ذلك الحين، أفادت التقارير بمقتل عشرات المدنيين الآخرين، بمن فيهم النساء والأطفال. والمدنيون في مرمى النيران وليسوا آمنين في أي مكان. وندين بشدة الهجوم الذي وقع في 8 حزيران/يونيه على مستشفى الجنوب في الفاشر، والذي قيل أن قوات الدعم السريع نفذته، وقد أدى إلى حرمان مئات الآلاف من المدنيين المحاصرين في المدينة من أحد آخر شرايين الحياة المتبقية لهم للنجاة .

ويجب وقف إطلاق النار في الفاشر الآن لمنع وقوع المزيد من الفظائع وحماية البنية التحتية الحيوية وتخفيف معاناة المدنيين. كما يمكن، بل وينبغي أن يؤدي وقف إطلاق النار إلى تمهيد الطريق لوقف الأعمال العدائية على نطاق أوسع. وكان اتخاذ مجلس الأمن في الأسبوع الماضي للقرار 2736 (2024) إشارة مهمة من المجلس بضرورة وقف المواجهة العسكرية المتصاعدة من أجل إنهاء ما لها من أثر سلبي بالغ على حياة الشعب السوداني. ويؤكد القرار على المسؤولية الراسخة للأطراف المتحاربة ويكرر التأكيد على الحاجة الملحة لالتزامها بالقانون الدولي الإنساني. ويحث الأطراف على تهدئة الحالة في الفاشر على الفور وحماية المدنيين في جميع أنحاء أراضي السودان. ويجب على الأطراف الاستجابة لهذا النداء دون تأخير. وبناءً على طلب المجلس، سيعمل الأمين العام بنشاط على وضع توصيات لتعزيز حماية المدنيين بشكل أكثر فعالية.

وفي الوقت الذي يجتمع فيه مجلس الأمن لمتابعة التطورات في الميدان عن كثب، لا يزال القتال بين الأطراف المتحاربة مستعراً بل يتصاعد في عدة مناطق أخرى من السودان، بما في ذلك الخرطوم الكبرى ومناطق كردفان وولاية الجزيرة. وفي 5 حزيران/يونيه، زُعم أن قوات الدعم السريع نفذت هجومًا مروعًا في قرية ود النورة في ولاية الجزيرة، مما أسفر عن مقتل أكثر من 100 مدني. ويجب أن يتوقف العنف ضد المدنيين الآن. ولا يوجد مبرر عملياتي أو حتى من منطلق سوء التقدير يبرر استهدافهم في أي ظرف من الظروف.

وفي حالة عدم اتخاذ إجراء سريع، فقد يغرق السودان في المزيد من العنف العرقي ويصبح أكثر تفتتًا مما هو عليه الآن. ولا يزال خطر امتداد النزاع إلى مناطق أخرى مرتفعًا. وبينما يستمر تدفق الأسلحة المتطورة في تأجيج الحرب، ينبغي لجميع الأطراف الخارجية المعنية أن تتصرف بمسؤولية وتستخدم نفوذها على الأطراف المتحاربة لدفع جهود السلام. وقد تُحدث مشاركتها الإيجابية أثرا في مسار هذه الحرب وحجم خسائرها البشرية.

ولا تزال حالة حقوق الإنسان مروعة، إذ لا تزال الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان تُرتكب على نطاق واسع، بما في ذلك عمليات الإعدام بإجراءات موجزة للمدنيين، واعتقال واحتجاز مئات الأفراد بمعزل عن العالم الخارجي في ظروف سيئة، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع على نطاق واسع، والذي ترتكبه في الغالب قوات الدعم السريع. ونحن بحاجة ماسة إلى عمل جاد يهدف إلى ضمان المساءلة عن تلك الانتهاكات. فالضحايا يستحقون العدالة.

ولم تفلح جهود الوساطة التي بُذلت حتى الآن في تأمين وقف إطلاق النار أو إجراء حوار مباشر ومستمر بين الأطراف. وللأسف، ليس هناك ما يشير إلى أن المناقشات المهمة التي جرت في سياق منبر جدة ستستأنف عما قريب. وندعو الأطراف إلى الحوار والامتناع عن تبادل اللوم الهدام والتماس كل فرصة للسعي إلى السلام.

لا يسعنا أن نقف مكتوفي الأيدي. يظل الحل التفاوضي هو السبيل الوحيد للخروج من هذا النزاع. لقد زار المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد رمطان لعمامرة، المنطقة في أيار/مايو وأوائل حزيران/يونيه. وأجرى مباحثات مع الفريق أول البرهان وغيره من كبار قادة القوات المسلحة السودانية ومع أعضاء مجلس السيادة السوداني في بورتسودان، وكذلك مع وفد رفيع المستوى أرسله قائد قوات الدعم السريع، الفريق أول دقلو، إلى نيروبي. وحثهم على تجنب إلحاق الضرر بالمدنيين خلال جميع العمليات العسكرية سواء البرية منها أو الجوية. كما حثهم على التوصل إلى وقف لإطلاق النار محلياً في الفاشر، مؤكداً على ضرورته لضمان سلامة المدنيين. وأعرب عن الحاجة إلى عقد اجتماع عملي المنحى في إطار المنتدى الإنساني، برئاسة منسقة الشؤون الإنسانية، السيدة كليمونتين نكويتا سلامي، لمناقشة العقبات التي تعترض وصول المساعدات الإنسانية وتذليلها على نحو ملموس. ولاحظ المبعوث الشخصي في اجتماعه معهم التزام كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع بإعلان جدة بشأن الالتزام بحماية المدنيين في السودان الموقَّع في 11 أيار/مايو 2023. ولا تزال بعض الخلافات الجوهرية قائمة بين الطرفين حول كيفية النهوض بتنفيذ تلك الالتزامات وندعوهما إلى إبداء موقف بنّاء في رسم طريق للمضي قدمًا.

ويواصل السيد لعمامرة العمل على تنسيق جهود الوساطة للنهوض بقضية السلام إلى جانب الدول الأعضاء والشركاء الإقليميين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية. ونرحب ببيان القاهرة الذي صدر عن الاجتماع التشاوري الذي عقدته جامعة الدول العربية في 12 حزيران/يونيه. يشكل الالتزام بتشكيل فريق عامل تقني مؤلف من المنظمات الإقليمية والدولية خطوة مهمة. فمن شأنه أن يسهّل تبادل الآراء وتنسيق المبادرات الدبلوماسية.

ونعرب عن امتناننا لجيبوتي لعرضها استضافة معتكف للوسطاء الدوليين الشهر المقبل ستشترك في رعايته المنظمات المتعددة الأطراف المعنية. وسيكون هذا المعتكف حاسم الأهمية في تنشيط جهود السلام المتسقة والمنسقة. إنه يوفر فرصة للاتفاق على المسؤوليات المشتركة وعلى نهج موحد للسلام في السودان. ويشجعنا أيضاً أن قيادة الاتحاد الأفريقي اتخذت قرارا بإطلاق عملية تحضيرية لعقد حوار سياسي مدني سوداني. ونقف على أهبة الاستعداد لتيسير إسهام الأمم المتحدة على نحو مناسب. من الأهمية بمكان ضمان إسماع أصوات المدنيين، وخاصة أصوات النساء والشباب. ويظل الوفاء بوعد الفترة الانتقالية المتمثل في إقامة حكومة ديمقراطية موثوقة بالكامل أمراً بالغ الأهمية. ونتطلع إلى مواصلة عملنا مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في قيادة تلك الجهود المهمة بدعم المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى المعنية ومساهمتها.

لقد حان الوقت لتُجنب الأطراف المتحاربة الشعب السوداني المزيد من المعاناة وتجلس إلى طاولة المفاوضات للدخول في مناقشات بحسن نية. ونشجع الأطراف على الاستفادة الكاملة من المساعي الحميدة التي يبذلها السيد لعمامرة لتعزيز التفاعل البناء الذي يمكن أن يساعدها على اتخاذ خطوات نحو أفق للسلام. إن محنة السودانيين تتطلب اهتمامنا العاجل وعملنا الحاسم. وتتحمل الأطراف المتحاربة مسؤولية تحقيق تطلعات الشعب واتخاذ قرارات ذات طابع ونطاق تاريخيين. ذلك أقل ما يستحقه الشعب السوداني.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة بوبي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ووسورنو.

السيدة ووسورنو (*تكلمت بالإنكليزية*): هذه هي المرة السادسة في أقل من أربعة أشهر التي نقدم فيها إحاطة إلى مجلس الأمن عن حالة الطوارئ الإنسانية في السودان، والمرة الثانية عشرة منذ اندلاع النزاع في نيسان/أبريل 2023. لقد حذرنا في كل مرة من التدهور المستمر لظروف الناس المعيشية في معظم أنحاء البلد. ويؤسفني اليوم أن أبلغ المجلس بأن السودان مستمر في الانزلاق نحو الفوضى. وسأتطرق إلى أربع نقاط: أولاً، الخسائر المروعة للنزاع في صفوف المدنيين في الفاشر وغيرها من بؤر النزاع في البلد؛ ثانيا، تفاقم الأزمة الإنسانية؛ ثالثًا، الحالة الراهنة المتعلقة بإمكانية وصول المساعدات الإنسانية وتمويل عملية المعونة؛ أخيراً، الحاجة الملحة إلى وقف القتال.

لقد حول النزاع المستمر منذ أربعة عشر شهراً حياة المدنيين في السودان إلى كابوس وسكان الفاشر اليوم في بؤرة ذلك النزاع، كما ذكرت الأمينة العامة المساعدة بوبي للتو. إن حياة 000 800 شخص – نساءً وأطفالاً ورجالاً ومسنين وذوي إعاقة – على المحك في خضم العنف والمعاناة المستمرين. ويتواصل القصف بالقنابل والقذائف في المناطق المكتظة بالسكان، مما يتسبب في إلحاق أضرار واسعة النطاق وطويلة الأمد بالمدنيين وتعطيل الخدمات الأساسية التي يعتمدون عليها بقدر كبير.

وقد أشار العديد من الدول الأعضاء إلى الآثار المدمرة لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان خلال المناقشة السنوية التي أجراها المجلس بشأن حماية المدنيين قبل أربعة أسابيع تحديدا (انظر S/PV.9632). ووفقًا لمنظمة أطباء بلا حدود، أصيب أكثر من 300 1 شخص في الفاشر في الفترة بين 25 أيار/مايو و 6 حزيران/يونيه. وقد فر من المدينة من استطاع ذلك. ونزح ما لا يقل عن 000 130 شخص منذ 1 نيسان/أبريل، ولا سيما جنوبا إلى مناطق أخرى من دارفور وإلى تشاد غرباً حيث الموارد مستنزفة والخدمات الأساسية منهكة تماما بالفعل وغير متوفرة في بعض الحالات. وأشارت السيدة بوبي أيضا إلى الهجوم المؤسف الذي تعرض له المستشفى الجنوبي في 8 حزيران/يونيه والذي أجبر المرضى والعاملين على الفرار للنجاة بحياتهم. وتعرض المستشفى للنهب وتوقف عن العمل. وسيؤثر إغلاقه تأثيرا كبيرا على إمكانية حصول الناس على الرعاية الطبية المنقذة للحياة. ويشير زملاؤنا من منظمة الصحة العالمية إلى أن المستشفى الجنوبي كان المرفق الوحيد الذي تتوفر لديه قدرات للتدخل الجراحي في الفاشر، في حين أن المرافق الصحية الأخرى في المدينة التي لا تزال تعمل في الوقت الحالي تجاوزت حاليا قدراتها. وهذا مثال حديث على الدمار الذي لحق بالرعاية الصحية في السودان حيث توقف أكثر من 80 في المائة من المستشفيات والعيادات عن العمل في بعض أكثر المناطق تضرراً.

إن ما نشهده في الفاشر ناتج عن العنف غير المحدود والعشوائي من دون إيلاء اهتمام يُذكر لما يسببه من بؤس ومعاناة شديدين. وإذا لم يُتخذ أي إجراء حاسم الآن، قد نشهد تكرار الفظائع الموثقة بشكل جيد التي ارتُكبت في الجنينة في الفترة ما بين أواخر نيسان/أبريل وأوائل تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. لقد طالبنا مراراً وتكراراً على مدى الأسابيع الستة الماضية بحماية المدنيين ووقف العنف الوحشي، وقد فعل المجلس الشيء نفسه يوم الخميس الماضي في القرار 2736 (2024). مرة أخرى، كما أكدت الأمينة العامة المساعدة بوبي، يجب عدم تجاهل هذه النداءات. ونحث المجلس على بذل كل ما في وسعه واستخدام جميع الوسائل المتاحة له للضغط من أجل تنفيذ القرار والحيلولة دون زيادة تفاقم هذه المأساة المهلكة.

وللأسف، ما العنف في الفاشر سوى غيض من فيض. بعد مرور أربعمائة وثلاثين يومًا على بدء هذا النزاع، أصبح مستوى المعاناة

الإنسانية في السودان لا يُطاق. طالع الأعضاء بيانات الأمين العام ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن الهجوم الذي شنته قوات الدعم السريع على قرية ود النورة في ولاية الجزيرة في 5 حزيران/يونيه. لقد أسفر الهجوم المروّع عن مقتل أكثر من 100 شخص، من بينهم عشرات الأطفال، كما أوضحت الأمينة العامة المساعدة بوبي. ولا تزال عمليات القصف العشوائي تعصف بالحياة اليومية للملايين في ولايات دارفور وكردفان والخرطوم والجزيرة، مما يسفر عن مقتل وجرح وتشويه المدنيين وتدمير الكثير من الهياكل الأساسية المتبقية. ولا يزال العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات متفشيًا. وقد تلقى صندوق الأمم المتحدة للسكان تقارير عن تعرض النساء والفتيات للاغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنساني أثناء مغادرتهن منازلهن بحثاً عن سلعة أساسية – الغذاء. ووفقًا لتقارير من منظمات محلية تقودها نساء، ترتفع معدلات الانتحار بين الضحايا وتتقلص فرص الحصول على خدمات العنف الجنساني. ووفقاً للتقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2024/384)، زادت الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في السودان بنسبة مذهلة بلغت 480 في المائة – من حوالي 300 انتهاك في عام 2022 إلى أكثر من 700 1 في عام 2023.

ولم يسلم العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية من العنف. فقد قُتل ستة من العاملين في مجال تقديم الإغاثة، جميعهم سودانيون، خلال الأسابيع الستة الماضية. وبذلك يرتفع العدد الإجمالي للعاملين في مجال تقديم الإغاثة الذين قُتلوا إلى 24 عامل إغاثة منذ بدء الحرب. فيجب أن تتوقف هذه الاتجاهات المروعة في العنف. إن القانون الدولي الإنساني يطالب الأطراف باتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين أثناء الأعمال العدائية. كما إنه يحظر بشكل صارم العنف الجنسي والمعاملة اللاإنسانية. وذلك ليس أمرا اختيارياً. وفي نهاية المطاف، يجب مساءلة من ينتهكون قواعد الحرب.

وبالإضافة إلى الخسائر المباشرة التي تلحق بالمدنيين، فإن النزاع يزيد من الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء البلد. والمجاعة وشيكة. فيواجه ما يقرب من 5 ملايين شخص مستويات طارئة من انعدام الأمن الغذائي (المستوى 4 في التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي). ويوجد تسعة من كل 10 من هؤلاء الأشخاص في المناطق المتأثرة بالنزاع في ولايات دارفور وكردفان والجزيرة والخرطوم. وهناك أكثر من مليوني شخص في 41 بؤرة جوع معرضون لخطر الانزلاق إلى جوع كارثي في الأسابيع المقبلة. وذكرت النساء أنهن يضطررن إلى مشاهدة أطفالهن وهم يتضورون جوعًا لعدم قدرتهن على إطعامهم. ونشهد في المناطق المتأثرة بالنزاع انهيار الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية وشبكات المياه والصرف الصحي. والنساء الحوامل أكثر عرضة لخطر الإصابة بسوء التغذية الحاد. ووفقًا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، قد تموت 000 7 من الأمهات الجدد في الأشهر القليلة المقبلة إذا لم يحصلن على الغذاء والرعاية الصحية. وفي جميع أنحاء السودان، تموت النساء بسبب مضاعفات أثناء الحمل أو الولادة. وإذا لم يحصل المزارعون على الفور على البذور المعتمدة التي يحتاجون إليها لموسم الزراعة، فإن حالة الأمن الغذائي ستزداد سوءًا. وكما حذرنا المجلس من قبل، فإن العد التنازلي حقيقي. فأمامنا أسابيع قليلة فقط لإيصال الإمدادات المنقذة للحياة قبل أن يبدأ موسم الأمطار وتسوء الظروف بشكل كبير. إن أولئك من بيننا الذين عاشوا في دارفور يدركون أن الأودية تتحول إلى أنهار وتصبح إمكانية الوصول مستحيلة.

وعلى الرغم من بعض التحسينات، لا تزال العمليات الإنسانية في السودان تواجه تحديات خطيرة. ففي بؤر النزاع الساخنة، أدى انعدام الأمن والنهب والعوائق المستمرة لإيصال المساعدات إلى شل عمليات الإغاثة خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام. إننا نشيد بالإجراءات التي اتخذتها السلطات السودانية على مدى الأسابيع الستة الماضية لتيسير العمليات الإنسانية ونقدرها، وأود أن أشارك بعض الإحصاءات حول ذلك. ففي أيار/مايو، وافقت السلطات السودانية على 78 في المائة – 120 من أصل 153 – من طلبات التأشيرات للإقامة قصيرة الأجل. ومنذ 1 نيسان/أبريل، تمت الموافقة على 98 في المائة – 472 من أصل 481 – من تصاريح السفر التي قدمتها وكالات الأمم المتحدة. ومنذ 1 أيار/مايو، نقلت دوائر العمل الإنساني 147 شاحنة عبر الحدود والخطوط، تحمل 900 4 طن متري من المساعدات لما يقرب من 000 670 شخص. إننا نرحب بهذه التحركات. وإذا أردنا

أن نمنع وقوع خسائر فادحة في الأرواح، يجب الحفاظ على التسهيلات التي شهدناها خلال الشهر ونصف الشهر الماضي وتوسيع نطاقها. ونحتاج إلى زيادة التحركات بشكل كبير في الأسابيع المقبلة. ونخطط لنقل أكثر من 600 شاحنة، في النصف الثاني من شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه، عبر الحدود أو الخطوط، تحمل 800 18 طن متري من الإمدادات لدعم أكثر من مليون شخص. كما تعمل دوائر العمل الإنساني على توسيع نطاق عملياتها في جميع أنحاء البلد.

ولا بد من استمرار عمليات التخليص السريع عبر معبر الطينة واستمرار السماح بنقل الإمدادات مباشرة إلى وجهاتها النهائية. كما يلزم إحراز المزيد من التقدم في إصدار التأشيرات طويلة الأجل وفتح معبري أويل وباناكواج الحدوديين أمام تحركات العمل الإنساني من جنوب السودان. ونظراً لخطورة الحالة الإنسانية وإلحاح الاحتياجات، يجب أن نكون قادرين على استخدام أكثر الطرق أماناً ومباشرة. وكما أشرت سابقاً، فإن ذلك الأمر مهم بشكل خاص مع اقتراب موسم الأمطار، حيث ستصبح إمكانية الوصول إلى بعض الطرق – بما في ذلك عبر الطينة – أقل سهولة أو حتى مستحيلة. وفي ذلك الصدد، نرحب بالدعوة الواردة في القرار 2736 (2024) لإعادة فتح معبر أدري الحدودي.

وبعد مرور ستة أشهر على بداية العام، لا يزال النداء الإنساني يعاني من نقص شديد في التمويل. فقد تلقينا حتى الآن 441 مليون دولار من المساهمات، وهو للأسف 16 في المائة فقط من إجمالي المبلغ المطلوب البالغ 2.7 بليون دولار. وفي هذا السياق، أود أن أنوه بإعلان الولايات المتحدة الأسبوع الماضي عن تقديم 315 مليون دولار إضافية للاستجابة الإنسانية في السودان والبلدان المجاورة. وقد أعلنت الإمارات العربية المتحدة أمس عن تخصيصها 70 مليون دولار من أصل 100 مليون دولار تم التعهد بها في باريس للوكالات الإنسانية. إننا في سباق مع الزمن للحيلولة دون وقوع خسائر فادحة في الأرواح في هذه الأزمة غير المسبوقة في مجال الحماية والأمن الغذائي في السودان. وفي كل يوم ننتظر فيه قدوم التمويل، يتعرض المزيد من الأرواح للخطر.

وكما سمع المجلس في بياني اليوم، وفي 11 بياناً آخر على مدار الـ 14 شهراً الماضية، لدينا ثلاثة مطالب – حماية المدنيين والبنية التحتية التي يحتاجون إليها للبقاء على قيد الحياة؛ وضمان إيصال المساعدات الإنسانية من دون عوائق وبشكل مستدام وموسع إلى المحتاجين؛ وزيادة تمويل عملية المعونة. ولكن أود أن أوضح بجلاء أن الطلب النهائي هو أن يتوقف هذا النزاع المروع. كان ذلك مطلب النساء والرجال والأطفال الذين قابلتهم في بورتسودان قبل ستة أسابيع. إنهم يريدون استعادة حياتهم. ومرة أخرى، أحث مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء على بذل كل ما في وسعهم لإنهاء الحرب ومعاناتها التي لا توصف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ووسورنو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة أحمد.

السيدة أحمد (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأعضاء على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة للمجلس عن تأثير الحرب الوحشية في السودان على حقوق النساء والفتيات. أنا د. لمياء أحمد، كبيرة مديري برامج في جمعية تنظيم الأسرة السودانية، وهي منظمة غير حكومية وطنية رائدة تقدم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، مع التركيز بصفة خاصة على النساء والفتيات المهمشات والنازحات. في عام 2023 فررت من السودان، موطني ومجتمعي، نتيجة للحرب.

وقد مر الآن أكثر من عام على اندلاع النزاع الأخير في السودان بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، وهي الحرب التي سلبت الكثير من أبناء شعبي سلامتهم وحقوقهم وسبل عيشهم. فاليوم، لقي أكثر من 000 16 شخص حتفهم ونزح ما يقرب من 10 ملايين شخص ويواجه 18 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد. كما إن النزاع هو أيضًا حرب على النساء اللاتي يشكلن الهدف الرئيس للعنف الجنساني وغالبية النازحين والمتضررين من الجوع. والسودان الآن في قلب واحدة من أكبر أزمات النزوح في العالم وعلى وشك أن يصبح أكبر أزمة جوع في العالم، حيث يحذر مسؤولو الأمم المتحدة من أن المجاعة باتت وشيكة. ومع ازدياد الاحتياجات، ازدادت التحديات التي

تواجه المساعدات الإنسانية وتقديم الخدمات. وفي آذار/مارس ونيسان/أبريل من هذا العام، حُرم حوالي 000 860 شخص من المساعدات الإنسانية في ولايات كردفان والخرطوم ودارفور بسبب الاشتباكات العنيفة والقيود البيروقراطية.

وقد كان للعنف المتصاعد من قبل قوات الدعم السريع في الفاشر تأثير مدمر على المدنيين – حيث قُتل ما لا يقل عن 200 شخص وأصيب أكثر من 000 1 مدني بجروح ونزح أكثر من 000 129 شخص. وكما أقر مجلس الأمن باتخاذ القرار 2736 (2024) يوم الخميس الماضي، يجب تحقيق وقف فوري لحصار الفاشر من أجل منع وقوع المزيد من الفظائع الجماعية وحماية المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما يقدر بنحو 1,8 مليون شخص في الفاشر معرضون لخطر المجاعة الوشيك وفي حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية. وبدون تحرك دولي عاجل لوقف الحرب في السودان ستحدث عواقب كارثية على المدنيين. وكما أشار مؤخراً المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، فإن ذلك يشمل خطر الإبادة الجماعية والجرائم الأخرى ذات الصلة.

إنني هنا لأطلب مساعدة المجلس، لأن شعب السودان لا يقوى على المزيد من الانتظار.

فمنذ نيسان/أبريل 2023، حذر خبراء الأمم المتحدة والمجتمع المدني من أن العنف الجنساني والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات منتشران على نطاق واسع وارتفعا بمعدلات مقلقة، الأمر الذي يجعل ما لا يقل عن 6.7 مليون شخص عرضة للخطر. وتوفي عدد من ضحايا العنف الجنسي انتحارا. وتواجه النساء والفتيات السودانيات خطر العنف الجنسي والاستغلال الجنسي أثناء النزوح والعبور والملاجئ المؤقتة والمعابر الحدودية؛ وانعدام الأمن والنهب؛ وزيادة معدلات الزواج القسري وعدم إمكانية الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في البلدان التي تستضيف النازحين. وفي المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع، تم اختطاف النساء والفتيات واحتجازهن في ظروف غير إنسانية ومهينة شبيهة بظروف العبودية، حيث تفيد التقارير أنهن يُزوّجن قسراً أو يحتجزن مقابل فدية.

ومن خلال عملي مع جمعية تنظيم الأسرة السودانية، رأيت بعض هذه الحقائق والأرقام تتجسد على الأرض. فخلال ال 12 شهراً الماضية، قدمنا أكثر من 33 مليون خدمة من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة جنسياً والعنف الجنساني، من خلال 15 فرعاً في جميع أنحاء السودان. وقد استمعتُ مباشرةً إلى تجارب مجموعة من النساء والفتيات النازحات اللاتي فررن من الحرب في الجزيرة وتعرضن للاغتصاب من قبل أفراد من قوات الدعم السريع. وقد تلقت هؤلاء النساء خدمات صحة جنسية وإنجابية، بما في ذلك رعاية الإجهاض، تحت إشراف موظفي جمعية تنظيم الأسرة السودانية، ثم تمت استضافتهن في ملاجئ تديرها منظمات غير حكومية وطنية، إذ أنه تم التخلي عن هؤلاء الضحايا من قبل أسرهن من دون دعم اجتماعي أو مالي أو قانوني.

وكغيرهم من العاملين في منظمات المجتمع المدني السودانية، عمل موظفو جمعية تنظيم الأسرة السودانية في ظل ظروف صعبة ومأساوية للغاية لتقديم الخدمات المتعلقة بالصحة، بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والدعم الاجتماعي والاقتصادي والنفسي وتعزيز القدرات. وبسبب النزاع الدائر، فقدنا أحد موظفينا؛ وتعرضت عياداتنا للحرق والنهب والإتلاف؛ واضطررنا إلى نقل مقرنا الرئيسي إلى مناطق خارج نطاق سيطرة قوات الدعم السريع. وعلى الرغم من تلك الظروف الصعبة، بما في ذلك انعدام الأمن والمخاطر والقيود البيروقراطية، فإننا مصممون على مواصلة مهمتنا لتلبية الاحتياجات المتزايدة للنساء والفتيات في المجتمعات المحلية.

ولم تدخر منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء أي جهد لمساعدة النساء والفتيات المتضررات من العنف الجنساني. غير أن منظماتنا تعاني من نقص شديد في التمويل ولا تملك القدرة على التعامل مع حجم العنف ضد النساء والفتيات. فمن الضروري أن يمول المجتمع الدولي ويدعم المنظمات المحلية والوطنية مثل منظمتنا، والتي بدونها لا يمكن تقديم الخدمات المنقذة لحياة النساء والفتيات.

لقد كانت المرأة في السودان حازمة في دعواتها للسلام وإنهاء جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك جميع أعمال العنف الجنسي والجنساني. واليوم، أناشد مجلس الأمن والمبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة للسودان، السيد رمطان لعمامرة، تصعيد الجهود الدبلوماسية لحث أطراف النزاع على إنهاء الحرب وإعطاء الأولوية للحل السلمي للأزمة.

وقد كان اتخاذ مجلس الأمن القرار 2736 (2024)، الذي يطالب بالوقف الفوري للأعمال العدائية، ولا سيما القتال في الفاشر، خطوة مهمة. وأحثّ المجلس الآن على ضمان تنفيذه تنفيذا كاملا، بما في ذلك مواصلة حثّ جميع الأطراف على الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وحماية المدنيين والأهداف المدنية والالتزام بوقف فوري لإطلاق النار.

وكما أشير أيضاً في القرار 2736 (2024)، من الأهمية بمكان أن تضمن جميع الأطراف وصول المساعدات الإنسانية بشكل سريع وآمن وغير مقيد ومستدام إلى جميع أنحاء السودان للمدنيين المحتاجين، بما في ذلك إزالة القيود البيروقراطية وغيرها من القيود. كما أدعو الجهات المانحة إلى زيادة التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية للسودان لعام 2024 على وجه السرعة، والتي لم يتم تمويلها حتى أيار/مايو سوى بنسبة 16 في المائة، وتوسيع نطاق التمويل المقدم للمستجيبين المحليين الذين يشكلون العمود الفقري للاستجابة للأزمة الحالية، بما في ذلك المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة. ونظراً لحجم الأزمة وإلحاحها، من الأهمية بمكان كذلك أن تحدد الأمم المتحدة ومجلس الأمن خيارات موثوقة على الأرض لضمان العمليات الإنسانية في جميع أنحاء السودان وتوثيق انتهاكات القانون الدولي.

وأخيراً، أكرر دعوة المجلس إلى جميع الأطراف إلى الوقف الفوري لجميع أعمال العنف الجنسي والجنساني ومساءلة المسؤولين عنها واتخاذ جميع الخطوات الممكنة لضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة وهادفة وآمنة في جميع محادثات السلام والعمليات السياسية المتعلقة بالنزاع وكذلك في تصميم الاستجابة الإنسانية وتقديمها.

لقد دفعت النساء السودانيات ثمن الحرب بحياتهن وأجسادهن. وكما نادى المجلس منذ عام 2000 باتخاذ القرار 1325 (2000) ووضع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لا يمكن أن يكون هناك سلام في السودان بدون المرأة التي يجب أن يكون صوتها في لب جهود الوقاية والمشاركة والحماية والتعافي. إن الملايين من النساء والفتيات السودانيات يتطلعن إلى المجلس لاتخاذ إجراء الآن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة أحمد على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمينة العامة المساعدة بوبي والمديرة ووسورنو على إحاطتيهما اليوم، وأشعر بالامتنان للسيدة أحمد على بيانها القوي بشأن الأثر المدمر للنزاع على ملايين المدنيين الأبرياء. كما أرحب بمشاركة ممثل السودان في جلستنا هذه.

سأثير ثلاث نقاط.

أولاً، ترحب المملكة المتحدة باتخاذ المجلس القرار 2736 (2024)، الذي أرسل نداء واضحا لوقف التصعيد في الفاشر بشكل عاجل وطالب قوات الدعم السريع بوقف حصارها للفاشر فوراً. فالحالة في الفاشر مروعة. يتعرض المدنيون للترويع جراء الهجمات الممنهجة، بما في ذلك الهجمات على المستشفيات؛ العنف الجنسي والجنساني الصادم والقصف الجوي. إن شن هجوم واسع النطاق على المدينة سيكون كارثيًا بالنسبة لـ 1,5 مليون مدني سوداني لجأوا إليها. وندعو جميع الأطراف إلى الالتزام بحماية المدنيين والتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

ثانياً، وصفت مقدمات الإحاطات للتو مدى فداحة الأزمة الإنسانية في السودان. أكثر من مليوني شخص معرضون حاليًا لخطر المجاعة الشديد. نحن ندين العرقلة المتعمدة وتحويل مسار المساعدات ونهب قوافل المساعدات مما يحول دون وصول الإمدادات المنقذة للحياة

إلى من هم في أمس الحاجة إليها. سيقترب الشعب السوداني أكثر من المجاعة إذا استمر تقييد المساعدات الإنسانية. ونلاحظ ما تحقق مؤخرا من تقدم تشتد الحاجة إليه في إصدار التأشيرات وتصاريح السفر، وندعو القوات المسلحة السودانية إلى فتح معبر أدري الحدودي الحيوي على الفور. وعلاوة على ذلك، تدعو المملكة المتحدة الأطراف المتحاربة إلى تسهيل الوصول السريع والآمن ومن دون عوائق للعاملين في المجال الإنساني في المناطق التي يسيطرون عليها.

ثالثًا، نرحب بالجهود المتواصلة لمبادرات السلام المدنية. مستقبل السودان يعود للمدنيين السودانيين. ولكي يتحقق السلام، يجب على الأطراف المتحاربة أن تقبل بأنه لا يمكن تحقيق انتصار في ساحة المعركة، بل المزيد من المعاناة فحسب. وندعو الأطراف المتحاربة إلى العودة فوراً إلى المفاوضات بحسن نية وبدون شروط مسبقة.

وفي الختام، تؤكد المملكة المتحدة من جديد دعمها الكامل للمبعوث الشخصي لعمامرة وعمله لتنسيق جهود الوساطة الإقليمية لاستعادة السلام. يجب أن يواصل مجلس الأمن الاضطلاع بدوره في دعم هذه الجهود.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن زائدا واحد (+A3)، وهي الجزائر وموزامبيق وسيراليون وبلدي، غيانا.

يتوجه أعضاء مجموعة +A3 بالشكر إلى الأمينة العامة المساعدة بوبي والسيدة ووسورنو على آرائهما القيمة. وقد استمعنا باهتمام إلى العرض الذي قدمته السيدة لمياء أحمد، مديرة البرامج بجمعية تنظيم الأسرة السودانية. كما نرحب بمشاركة ممثل السودان في هذه الجلسة.

في الأسبوع الماضي، بينما كان المجلس ينظر في الحالة في الفاشر (انظر S/PV.9655)، أعربت مجموعة +A3 عن قلقها الشديد إزاء احتدام القتال في السودان. لقد تسبب النزاع في أزمة إنسانية خطيرة ومأساوية وتسبب في زيادة عدد الضحايا المدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية الحيوية والنزوح على نطاق واسع، كما سمعنا من مقدمات الإحاطات. يجب أن يتوقف التجاهل الصارخ لسلامة المدنيين. أيدت مجموعة +A3 اعتماد القرار 2736 (2024) بشأن الحالة في الفاشر اقتناعا بضرورة استجابة المجلس بسرعة للحالة المثيرة للقلق في الميدان. وندعو الأطراف إلى الالتزام بوقف الأعمال العدائية وإرساء الأسس لحل مستدام للنزاع، بدعم مستمر من المجتمع الدولي. ومن المؤسف أن جميع التقارير تشير إلى أن المدنيين هم من يتحملون وطأة النزاع، لا سيما النساء والأطفال وكبار السن، على الرغم من النداءات المتعددة من أجل حمايتهم. ويسلط التقرير الثامن للأمين العام للأمم المتحدة عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2024/384) الضوء على الزيادة المروعة في الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في السودان منذ اندلاع النزاع في نيسان/أبريل 2023. وما برحت مجموعة +A3 تشعر بالقلق إزاء تجنيد الأطفال واستخدامهم، وقتل الأطفال وتشويههم وارتكاب العنف الجنسي ضد الأطفال، فضلاً عن الهجمات على المدارس والمستشفيات.

واليوم، نكرر اليوم مطالبتنا للأطراف المتحاربة بالامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وضمان توفير الحماية الملائمة للمدنيين في السودان. لقد شهدنا الجهود التي تبذلها الوكالات الإنسانية لتقديم الدعم للشعب السوداني، بما في ذلك النازحين داخلياً أو ملتمسي اللجوء في جميع أنحاء المنطقة. تتطلب هذه الجهود دعم المجتمع الدولي وجميع أطراف النزاع. كما يجب أن يشمل ذلك ضمان الوصول الآمن وبدون عوائق إلى جميع المحتاجين، وإيصال المساعدات عبر خطوط التماس وعبر الحدود، وتوفير الحماية والتيسير المستمر للمتطلبات الإدارية لمساعدة الفئات الأضعف. ومع استمرار النزاع وعدم وجود بعثة للأمم المتحدة في الميدان، فإننا نؤكد على ضرورة استمرار الرصد والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان ومسائل الحماية. بالنسبة إلى مجموعة +A3، فإن وضع حد للنزاع المدمر يتوقف على التزام الأطراف المعنية. ونحن نشجعها على وضع مصالح الشعب السوداني في الصدارة. وستظل جميع جهود الوساطة، ولا سيما محادثات جدة والمبادرات التي يقودها المبعوث الشخصي لعمامرة وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، تحظى بكامل دعم مجموعة +A3.

وتؤكد مجموعة A3+ على الدور الحاسم للمجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية والمجلس في دعم السودان لتحقيق السلام المستدام. وفي هذا الصدد، تدعو مجموعة A3+ المجتمع الدولي والشركاء المانحين إلى زيادة المساعدات الإنسانية والتمويل على سبيل الاستعجال، فضلاً عن الوفاء بالتعهدات الأخيرة لتجنب خطر المجاعة الوشيك. ومن المثير للقلق الشديد أن خطة الاستجابة الإنسانية لم تمول سوى بنسبة 16 في المائة، ونحن ندعو إلى معالجة هذا الوضع على وجه السرعة. ونكرر دعوتنا للأطراف الخارجية التي تؤجج النزاع – سواء من خلال توريد الأسلحة والذخائر أو التجنيد أو التمويل أو أي وسيلة أخرى – بالتوقف فورا عن ذلك.

وفي الختام، تدعو مجموعة A3+ إلى التضامن القوي مع شعب السودان والتزام المجلس المستمر باستقرار السودان وسيادته وازدهاره. يجب أن يسود السلام في السودان كضرورة ملحة وينبغي أن تكون له لأولوية.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بشكر السيدة مارثا بوبي، الأمينة العامة المساعدة؛ السيدة إديم ووسورنو، مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ والسيدة لمياء أحمد، ممثلة المجتمع المدني السوداني، على المعلومات التي قدموها. لقد استمعنا باهتمام إلى إحاطاتهن. كما أود أن أنوه بحضور ممثل السودان في هذه القاعة.

تدين إكوادور المذبحة التي ارتكبت في ود النورة والهجوم على مستشفى الجنوب في الفاشر ومقتل العاملين في المجال الإنساني. كما ترفض العنف العرقي الذي ارتكبته قوات الدعم السريع، وفقًا للعديد من التقارير. وفي ضوء هذه الحقائق، فإن جهود البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في السودان الدولية التابعة لمجلس حقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية جاءت في وقتها المناسب ويجب دعمها.

إن الأزمة الإنسانية في السودان، وخاصة في منطقة دارفور، مثيرة للقلق ولا يمكن تحملها. لقد وصل انعدام الأمن الغذائي في دارفور إلى المستوى 5 وهو أخطر مستوى في التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، بينما وصل إلى مستوى الطوارئ 4 في التصنيف المرحلي المتكامل في بقية أنحاء البلد.

إن حالة الأطفال في السودان تبعث على القلق، حيث ازدادت الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال بنسبة 285 في المائة منذ بداية النزاع. ومن الأهمية بمكان حمايتهم وإطلاق سراح الجنود الأطفال وتعزيز الجهود المبذولة لإزالة العبوات الناسفة، لا سيما في المناطق المأهولة بالمدنيين. وحالة النساء والفتيات في السودان يرثى لها، وعلى وجه الخصوص فإن استخدام العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب أمر غير مقبول.

يشكل العنف ضد السكان المدنيين انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني، وينبغي تذكير أطراف النزاع بأن عليها القيام بما يلي، من بين التزامات أخرى.

أولاً، يجب أن تتجنب إلحاق الضرر بالبنية التحتية المدنية، الضرورية لوصول المساعدات الإنسانية وتوفير الخدمات الأساسية.

ثانيًا، يجب عليها ضمان سلامة وحرية حركة العاملين في المجال الإنساني وفقًا لقرارات المجلس، بما في ذلك القرار 2730 (2024)، للسماح بوصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق إلى جميع أنحاء البلد.

وأخيراً، يجب أن تضمن حرية التنقل للراغبين في مغادرة مناطق النزاع إلى أماكن أكثر أماناً.

ويدعو القرار 2736 (2024)، الذي اتخذ الأسبوع الماضي بشأن الحالة في الفاشر، إلى وقف فوري للقتال وانسحاب المقاتلين الذين يهددون المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية. ونذكر بأن قرارات مجلس الأمن ملزمة.

إن العمل الذي يقوم به المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد رمطان لعمامرة، وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالسودان ضروري، ونأمل أن يسهم في التوصل إلى حل سلمي للنزاع.

يجب أن يضمن المسار السياسي للسلام مشاركة المرأة السودانية بشكل كامل ومجد وآمن وعلى قدم المساواة.

وأختتم بالقول إنه يجب على جميع الدول الامتثال لحظر الأسلحة والامتناع عن أي تدخل خارجي، لأن ذلك من شأنه أن يساهم في تصعيد النزاع في وقت من الضروري فيه إسكات البنادق.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر المديرة ووسورنو والأمين العامة المساعدة بوبي والسيدة أحمد على ما قدمن من إحاطات لمجلس الأمن، وأن أشكركم، سيدي الرئيس، على قيادتكم ومناصرتكم لشعب السودان.

نجتمع اليوم لمناقشة الحالة في السودان والقرار 2715 (2023) الذي انتهت بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. وجاء هذا الإنهاء بعد أن قررت السلطات السودانية أن بعثة الأمم المتحدة لم تعد تخدم احتياجات الشعب السوداني. بالطبع، هذا على الرغم من أن الأطراف السودانية المتحاربة لا تعبأ بالشعب السوداني، ولا سيما النساء والأطفال الذين هم أكبر الضحايا، كما سمعنا من مقدمات الإحاطات اليوم. في الواقع، وكما قالت الولايات المتحدة لدى اتخاذ هذا القرار، فإنه مع اتجاه الحرب في السودان لأن تتحول إلى أزمة إقليمية وكارثة إنسانية، أصبح عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان أكثر أهمية من أي وقت مضى.

ومنذ ذلك التصويت في كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.9492)، تفاقمت فحسب الكارثة في السودان بالنسبة لشعب السودان. مرة أخرى، النساء والأطفال في صدارة من يعانون، كما سمعنا من السيدة أحمد. مع استمرار القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في حربهما العبثية، يدفع المدنيون ثمنًا غير مقبول. إنها واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، ونحن نعلم أن المجاعة قد حلت على الأرجح. يعاني خمسة ملايين شخص بالفعل من الجوع الشديد وهم معرضون لخطر الانزلاق إلى المجاعة، بمن فيهم 730 000 طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم. وتشير التقارير إلى أن بعض السودانيين اضطروا إلى أكل أوراق الأشجار لمحاولة البقاء على قيد الحياة. وعلى مدار الأسابيع الأخيرة، تعرضت مدينة الفاشر، التي كانت يومًا ما واحدة من آخر الملاذات الآمنة للمدنيين، إلى غارات وهجمات وقصف عشوائي على يد قوات الدعم السريع. مع تشديد قوات الدعم السريع حصارها واستمرار توغلها في المدينة، تعرضت المستشفيات للنهب وأُجبِرت على الإغلاق، ولم يتبق سوى مستشفى واحد لعلاج مئات المدنيين العالقين والجرحى في القتال. أصبحت أسواق المواد الغذائية خاوية، وانقطعت المساعدات والإمدادات الحيوية الأخرى.

من الضروري أن توقف قوات الدعم السريع على الفور تلك الهجمات غير المقبولة وأن تقوم قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية على حد سواء بوقف التصعيد والاتفاق على وقف إطلاق النار، وهو السبيل الوحيد لضمان حماية المدنيين. إن المبعوث الخاص بيريلو يعمل بشكل دؤوب مع المبعوث الشخصي لعمامرة وآخرين في هذا الصدد.

أود أن أقول بوضوح – لا يوجد حل عسكري لتلك الحرب العبثية، لا يوجد حل عسكري على الإطلاق. ولهذا السبب اجتمع المجلس في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9655) للمطالبة بوضع حد للقتال في الفاشر؛ والإصرار على أن تتدفق المساعدات الإنسانية بحرية عبر جميع الطرق، بما في ذلك معبر أدري؛ والدعوة إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية في جميع أنحاء السودان بما يؤدي إلى حل مستدام للنزاع.

ومن جانبها، أعلنت الولايات المتحدة مؤخراً عن زيادة المساعدات الإنسانية الإضافية بأكثر من 315 مليون دولار أمريكي لدعم الشعب السوداني. من الواضح أن هناك حاجة إلى المزيد.

لكن هذا ليس الوقت المناسب للجلوس مكتوفي الأيدي، طالما أن الأزمة الإنسانية تتفاقم يومًا بعد يوم، وطالما أن الأطراف المتحاربة تواصل ارتكاب فظائع لا يمكن تصورها. ونحث المجلس على مواصلة إبقاء السودان على رأس جدول أعماله واتخاذ المزيد من الإجراءات حتى يتحقق السلام للشعب السوداني.

كما يجب أن نواصل دعوة الجهات الخارجية إلى التوقف عن تأجيج النزاع وإطالة أمده والتمكين من ارتكاب الفظائع، وذلك بإرسال الأسلحة إلى السودان. في الأسبوع الماضي، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان (انظر S/PV.9656). واليوم، نذكّر الدول الأعضاء بالتزاماتها بالامتثال لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة الساري في دارفور. والأهم من ذلك كله، يجب أن نواصل الدعوة إلى استئناف محادثات وقف إطلاق النار التي تشمل المدنيين، بمن فيهم النساء، والعودة إلى الحكم المدني الذي يريده الشعب السوداني ويستحقه وعمل جاهداً من أجل تحقيقه.

يجب على المجلس والأمم المتحدة بشكل عام وأصحاب المصلحة الرئيسيين في المنطقة، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والمجتمع الدولي الأوسع، العمل معاً من أجل تعزيز السلام والنهوض بمستقبل أفضل للسودان.

إن حياة ملايين السودانيين على المحك، كما سمعنا من مقدمات الإحاطات. ليس هناك وقت تضيعه.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيدة بوبي والسيدة ووسورنو والسيدة أحمد على إحاطاتهن الواقعية. كما أرحب بممثل السودان في هذه الجلسة.

لطالما ألحقت الحرب المعاناة بشعب السودان لفترة طويلة جداً. لقد دمرت كل جانب من جوانب المجتمع السوداني. ومع استمرار النزاع وانتشاره، تزداد المعاناة الإنسانية التي لا توصف. يجب أن نعكس على وجه الاستعجال هذا الاتجاه المروع للعنف.

أود أن أدلي بثلاث نقاط.

أولاً، إن العمل العسكري والسلاح لا يمهد الطريق إلى السلام المستدام، بل يمهده الحوار والعملية السياسية. يجب على الطرفين العودة إلى المفاوضات. إننا ندعو القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إلى الامتثال للقرار 2736 (2024)، وإلى إسكات بنادقهم والانخراط في الجهود الرامية إلى تحقيق وقف فوري ودائم لإطلاق النار. بالإضافة إلى ذلك، ندعو الأطراف المتحاربة إلى تنفيذ الالتزامات المتفق عليها في جدة، المملكة العربية السعودية، من دون تأخير. ونحن ندعم جهود الوساطة الإقليمية والدولية، بما في ذلك التي يقودها المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد لعمامرة. ونثمن تواصله المستمر مع أطراف النزاع والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والبلدان الإقليمية والمجاورة والشركاء الدوليين. يجب على جميع الدول والأطراف احترام حظر الأسلحة الذي فرضه المجلس. وندعو جميع الجهات الفاعلة الخارجية إلى وقف أي تدخل من شأنه أن يؤجج المزيد من عدم الاستقرار ودعم الجهود المبذولة لتحقيق سلام دائم.

ثانياً، يؤثر النزاع بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، مما يعرّضهن للاستخدام المتفشي للعنف الجنسي كسلاح من أسلحة حرب، وهو ما ندينه إدانة قاطعة. وندعو إلى المساءلة عن هذه الأفعال الشنيعة.

نؤيد الجهود التي يبذلها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المزعومة في دارفور، وإعطاء الأولوية للتحقيق في الجرائم التي تنطوي على العنف الجنسي والإنجابي وغيره من أشكال العنف الجنساني. وكما شهد عليه جميع مقدمي الإحاطات اليوم، فإن الاعتداءات المستمرة على نظام الرعاية الصحية في السودان تحرم النساء والفتيات من خدمات الصحة الإنجابية والحماية الأساسية المنقذة للحياة. ويجب أن تتوقف الهجمات على المرافق المدنية الضرورية للخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية. وعلى جميع الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وندين بشدة الهجمات والعنف الذي تمارسه روسيا على العاملين في المجالين الإنساني والطبي. ونتقدم بخالص تعازينا لعائلات وزملاء من فقدوا أرواحهم بشكل مأساوي في محاولتهم النبيلة لمساعدة غيرهم.

ثالثًا، إن الدوامة المدمرة للجوع الناجم عن النزاع وخطر المجاعة الوشيك يثيران قلقا بالغا. ونذكر الطرفين بأن القانون الدولي الإنساني

يحظر صراحة استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب. ومن الضروري تحقيق وقف فوري ومستدام لإطلاق النار، إلى جانب إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق، لدرء خطر المجاعة وحماية أطفال السودان من المزيد من المعاناة. ويجب أن تتاح للمنظمات الإنسانية إمكانية الوصول المستدام والكامل والفوري ودون عوائق لتقييم احتياجات السكان وتلبيتها. ونحث الأطراف على ضمان إمكانية إيصال المساعدات عبر الحدود وعبر خطوط التماس وعبر جميع الطرق الممكنة وإزالة جميع العوائق التي تحول دون إيصال المساعدات بسرعة، ونرحب بزيادة تعاون السلطات السودانية في هذا الصدد.

في الختام، حذرت المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية عدة مرات من مخاطر الإبادة الجماعية والجرائم ذات الصلة. وعلينا أن نستجيب لدعواتها. وقد اتخذ المجلس موقف موحدا بشأن القرار 2736 (2024) الأسبوع الماضي. وعلينا أن نواصل التفكير فيما ينبغي أن يفعله المجلس لضمان الامتثال للقرار والجزاءات وما ينبغي أن نفعله أيضاً لتجنيب الشعب السوداني المعاناة.

السيدة برودهورست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيدة مارتا بوبي والسيد إديم ووسورنو والسيدة لمياء أحمد على بياناتهن وأرحب بحضور ممثل السودان هذا الصباح.

تشعر فرنسا بقلق بالغ إزاء القتال الدائر حول مدينة الفاشر وداخلها في شمال دارفور. وتهدد العمليات العسكرية الجارية حالياً مئات الآلاف من المدنيين الذين نزحوا بالفعل هرباً من النزاع وهم محاصرون الآن. وتزيد هذه العمليات من تفاقم الحالة الإنسانية الكارثية أصلاً وتنطوي على خطر حدوث مجاعة.

في ظل هذه الظروف، كان على المجلس أن يصدر بيانا قويا. وترحب فرنسا باتخاذ القرار 2736 (2024). ونرحب بجهود القائم بالصياغة البريطاني، التي نؤيدها تأييدا تاما.

في هذا الصدد، أود أن أشدد على عدة مطالب قدمها المجلس.

أولاً، يجب على قوات الدعم السريع إنهاء حصار الفاشر ووقف القتال فوراً. فأمن المدنيين في خطر. وعلى جميع أطراف النزاع أن تحرص على حماية المدنيين وأن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب أيضا وقف الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. وندين الهجمات على البنية التحتية المدنية الأساسية، لا سيما المرافق الطبية والإنسانية.

ثانياً، يجب على جميع الأطراف أن تسمح بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق عبر الحدود والجبهة. وندعو جميع الأطراف إلى العمل في تعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى في مجال العمل الإنساني لضمان وصول المساعدات إلى جميع المحتاجين. وأمام خطورة الأزمة الإنسانية، لا بد من الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها الشركاء الدوليون والبلدان المجاورة في المؤتمر الإنساني المعني بالسودان، الذي عقد في باريس في 15 نيسان/أبريل.

ثالثاً، يجب على جميع الدول الأعضاء أن تمتنع عن تسليح الأطراف أو تمويلها أو تقديم الدعم اللوجستي لها. وكان ذلك فحوى أحد المطالب الواردة في إعلان المبادئ الذي اعتُمد على هامش مؤتمر باريس. وأشار المجلس إلى أن من ينتهكون القانون الدولي الإنساني أو حظر توريد الأسلحة قد يخضعون لجزاءات، وفقا للقرار 1591 (2005).

رابعاً، يجب على الأطراف أن تبذل كل ما يلزم للتوصل إلى حل مستدام للنزاع عن طريق الحوار. ويشمل ذلك وقف الأعمال العدائية فوراً واستئناف محادثات جدة. وفي هذا الصدد، أرحب بدعم المبعوث الشخصي للأمين العام إلى السودان.

وفيما يتعلق بهذه النقاط الأربع، ستواصل فرنسا جهودها، متابعةً للمؤتمر الإنساني الذي عُقد في باريس. وعلاوة على ذلك، نلتزم بدعم تعبئة المدنيين السودانيين من أجل السماح بإيجاد بديل موثوق ومستدام للقوة العسكرية.

إن فرنسا على استعداد لمواصلة العمل لضمان تعبئة جميع أعضاء المجلس. وسنقوم بذلك على أساس تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 2736 (2024) وتوصياته لضمان حماية المدنيين في السودان.

السيدة إفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نعرب عن امتناننا للأمينة العامة المساعدة، السيدة مارتا بوبي، ومديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة إديم ووسورنو، على تقييمهما للحالة الراهنة في السودان، فيما يتعلق بتنفيذ القرار بشأن إنهاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (القرار 2715 (2023)). واستمعنا أيضا باهتمام إلى ممثلة المجتمع المدني. ونرحب أيضا بمشاركة الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة.

لا تزال الحالة في السودان معقدة. وليس لأي من الطرفين ميزة استراتيجية هناك. ومنذ نيسان/أبريل 2023، تدور أعمال عدائية محتدمة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وأسفرت هذه الأعمال العدائية عن خسائر بشرية كبيرة، منها خسائر في صفوف المدنيين. وندين الهجوم الوحشي الذي شنته قوات الدعم السريع على قرية ود النورة في ولاية الجزيرة. وندعو إلى رفع الحصار عن الفاشر. وإضافة إلى ذلك، تتفاقم الحالة بسبب اندلاع أعمال العنف الطائفي. ونقدر تقديرا عاليا جهود فريق الأمم المتحدة القطري، تحت قيادة السيدة كليمنتين نكويتا – سلامي، في المساعدة على تقديم المساعدة للسكان السودانيين.

إن الحالة الإنسانية في السودان لا تزال مترديةٍ. وأفادت الأمم المتحدة بأن ما يقارب 18 مليون مواطن في السودان يعانون من نقص حاد في الغذاء. وأُجبر حوالي 10,7 ملايين شخص على الفرار من منازلهم؛ ومنهم أكثر من 9 ملايين شخص نزحوا داخلياً، وأكثر من 1,5 مليون شخص لجأوا إلى إثيوبيا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان ومصر.

في 15 أبريل/نيسان، عُقد في باريس مؤتمر دولي بشأن إيصال المساعدات الإنسانية إلى السودان، وأُعلن في أعقابه عن جمع مبلغ يتجاوز بليوني يورو. ومما يبعث على الحيرة، في الوقت نفسه، أن منظمي المؤتمر لم يوجهوا الدعوة إلى السلطات الرسمية السودانية للمشاركة فيه. فمن غير المقبول التذرع بصعوبة الحالة الإنسانية للتدخل في الشؤون الداخلية للسودان. وهذا ما رأيناه في الأسبوع الماضي، عندما كان مجلس الأمن يناقش القرار 2736 (2024) (انظر S/PV.9655). وكان أحد العناصر الرئيسية في هذا القرار هو إتاحة إمكانية الوصول عبر معبر أدري الحدودي. ونعتقد أنه لا يمكن إيصال المساعدات عبر الحدود دون موافقة سلطات البلد، وقد يشكل ذلك مخاطر كبيرة على سمعة الأمم المتحدة. ويجب الاستفادة بشكل كامل من جميع الوسائل الأخرى الكفيلة بتقديم المساعدة الإنسانية، بالتعاون مع بورتسودان، لإيصال المساعدات إلى السكان في جميع مناطق البلد التي توجد فيها هذه الاحتياجات. ومما يثلج صدورنا أن هذا هو النهج الذي أبرزته اليوم ممثلة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أيضاً.

يبدو أن النزاع المسلح قد يستمر لفترة طويلة. فالجهود السياسية والدبلوماسية المختلفة الرامية إلى التوصل إلى تسوية، بما في ذلك الاتصالات بين الأطراف السودانية برعاية الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية في جدة بالمملكة العربية السعودية، لم تسفر عن نتائج ملموسة حتى الآن. ونؤيد الجهود التي يبذلها السيد رمطان لعمامرة، المبعوث الشخصي للأمين العام إلى السودان، لتحقيق السلام والاستقرار في السودان في أقرب وقت ممكن. واستضفناه في موسكو في 20 شباط/فبراير. ونأمل أن يتمكن من استعادة سمعة الأمم المتحدة في أعين الشعب السوداني بعد الأنشطة غير الناجحة – وهذا أقل ما يقال عنها – للقيادة السابقة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. إن الميزة التي لا جدال فيها لجهود الوساطة التي يقوم بها السيد لعمامرة مقارنةً بالعمل المماثل الذي يقوم به المبعوثون إلى السودان من فرادى البلدان هي أن المبعوث الشخصي لا يتوانى عن الاتصال بجميع أطراف النزاع في السودان ويحافظ على ثقتهم. وينبغي أن يستمر في ممارسة دبلوماسيته الهادئة، وهي نقطة قوته. ونعتقد أن مجلس الأمن يتحمل مسؤولية جماعية للحفاظ على هذا الدور الذي يقوم به السيد لعمامرة ودعمه.

ويعتبر الاتحاد الروسي مجلس السيادة الانتقالي لجمهورية السودان أعلى سلطة شرعية في البلد. ونؤيد الحفاظ على وحدة السودان وسلامة أراضيه وسيادته، وكذلك الحفاظ على إمكانية التوصل إلى

حل مستدام وشامل للأزمة من قبل السودانيين أنفسهم، في إطار حوار وطني ودون تدخل خارجي.

وقد أدت الأزمة التي طال أمدها إلى زيادة الاتجاهات الانقسامية وتهديد كيان الدولة السودانية. وهذه التداعيات السلبية سيشعر بها لا محالة السودانيون أنفسهم في المقام الأول، وكذلك سكان جميع البلدان المجاورة. وينبغي على جميع أعضاء المجتمع الدولي المسؤولين الالتزام بمنع حدوث هذا السيناريو. ونؤكد مرة أخرى أن الأولوية هي الحفاظ على مؤسسات الدولة السودانية. إن ضمان التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع من مصلحة جميع السودانيين. وبمجرد انتهاء المرحلة الحادة من النزاع، سيكون من الضروري اتخاذ خطوات عملية لإحياء الحوار بين الأطراف السودانية. ومن أجل ضمان أن يكون الحوار شاملاً للجميع، من المهم إشراك جميع القوى السياسية المؤثرة والمجموعات العرقية والدينية في البلد بمن في ذلك القادة الإقليميون المحترمون ذوو النفوذ. ونعتقد أن إحراز التقدم على ذلك المسار سيساعد على تيسير التوصل إلى توافق وطني واسع النطاق.

ونرى أن أي تدخل خارجي مدمر في شؤون دولة السودان الصديقة أمر غير مقبول. ونعتقد أن بمقدور الشعب السوداني، بل يجب عليه، أن يحل مشاكله الداخلية بصورة مستقلة. وقد ثبت أن فرض الحلول الاجتماعية والاقتصادية وما يسمى بالقوالب العالمية ذات القيمة المشكوك فيها لفرض الديمقراطية من الخارج أمر معيب ويؤدي إلى نتائج عكسية. ونظراً لتعقيدات الأزمة في السودان، هناك حاجة إلى اتباع نهج حذر – وأشدد على أن ذلك لا يعني التقاعس. وينبغي أن يأخذ هذا النهج في الاعتبار آراء جميع أصحاب المصلحة بدلاً من التركيز على عرض مبادرات على جزء واحد فقط مما يسمى بالمجتمع المدني.

وقد أظهرت التجربة أن الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن لم تجد نفعا لتطبيع الحالة في إقليم دارفور الذي استمر تهريب الأسلحة إليه بصورة غير مشروعة. ونعتقد أن أي قيود جديدة يفرضها المجلس، بما في ذلك إمكانية توسيع نظام الجزاءات إلى خارج دارفور، لن تساعد على تعزيز فرؤص إحلال الصلام في الإقليم. كما أننا لا نؤيد التدابير التقييدية الانفرادية غير القانونية التي تفرضها الدول الغربية من أجل إعادة تشكيل المشهد السياسي في السودان بشكل مصطنع.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمينة العامة المساعدة بوبي والمديرة ووسورنو على إحاطتيهما الرصينتين، وكذلك السيدة أحمد، مديرة البرامج في جمعية تنظيم الأسرة في السودان، على شهادتها اليوم. كما نرحب بمشاركة الممثل الدائم للسودان في جلسة اليوم.

جتمع اليوم بعد أيام فقط من اتخاذ القرار 2736 (2024)، الذي يطالب قوات الدعم السريع بوقف حصار مدينة الفاشر ويدعو إلى وقف فوري للقتال. ونكرر هذه النداءات بقوة، ونذكّر بالنداء من أجل وقف عاجل للأعمال العدائية في المنطقة وفي جميع أنحاء السودان. ويجب على جميع أطراف النزاع ضمان حماية المدنيين والامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

وكما سمعنا اليوم، هناك حاجة ماسة لوقف القتال. فالحرب في السودان تتسبب في حالة إنسانية مروّعة. وهذا البلد يواجه أكبر أزمة نزوح في العالم، وكما سمعنا للتو، فإن المجاعة وشيكة. ومن الأهمية بمكان ضمان تقديم المساعدة الإنسانية على نحو كامل وسريع وآمن ومستدام وبلا عوائق عبر الحدود وعبر خطوط التماس إلى دارفور وغيرها من المناطق المتأثرة بالنزاع. ونتطلع إلى بناء الزخم اللازم لمتابعة المؤتمر الإنساني الذي عُقد في باريس في نيسان/أبريل الماضي. ويشمل ذلك الاستخدام الفعال للأموال الضخمة التي تم حشدها وضمان وصولها إلى السكان الأكثر تضرراً. وتنضم مالطة إلى الشركاء في تقديم مساهمة مالية لدعم صندوق المساعدة الإنسانية للسودان.

إننا ندين بأشد العبارات استخدام العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والفتيات، لا سيما العنف المرتكب من جانب أفراد من قوات الدعم السريع ضد نساء مساليت. واليوم يأتي الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع في الوقت المناسب. وننتهز هذه الفرصة لنؤكد من جديد التزامنا بدعم الناجيات والناجين.

كما نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار ارتفاع عدد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم واختطافهم، فضلاً عن قتل الأطفال وتشويههم، لا سيما بالأسلحة المتفجرة ذات االآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان. ونشعر بالقلق إزاء عدم وجود قدرات متخصصة في مجال حماية النساء والأطفال بعد إنهاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. وفي هذا الصدد، ندعو الأطراف المتحاربة إلى إصدار وتنفيذ أوامر قيادية إلى تسلسل القيادة بشأن العنف الجنسي والجنساني والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك حظر الهجمات على المدارس والمستشفيات واستخدامها عسكرياً.

وتدعم مالطة الجهود المنسقة نحو تحقيق المساءلة. ويشمل ذلك عمل المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بدارفور والبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في السودان التابعة لمجلس حقوق الإنسان، والتي نأمل أن تبدأ عملها قريباً. ونشير إلى أن هناك أيضا أسبابا لفرض جزاءات محددة الأهداف ضد منتهكي القانون الدولي الإنساني أو قانون حقوق الإنسان أو مرتكبي الفظائع الأخرى بموجب نظام الجزاءات المنشأ عملا بالقرار 1591 (2005). وفي هذا الصدد، نشدد على أن انتشار الأسلحة في جميع أنحاء السودان، الذي تغذيه جهات خارجية، لم يؤد إلا إلى مزيد من العنف والمعاناة. ولذلك فإننا ننضم إلى دعوة المجلس التي تحث جميع الدول الأعضاء على الامتناع عن هذا التدخل الخارجي والتقيد بالتزاماتها بالامتثال لحظر الأسلحة. وينبغي لها أن تركز على توجيه جهودها نحو الوساطة بين الأطراف، وعلى التعامل مع الأطراف الخارجية لوقف تدخلها.

وفي الختام، فإن الحوار والوساطة هما السبيلان الوحيدان لإنهاء الحرب. ولا يمكن تحقيق السلام والديمقراطية والانتعاش الاقتصادي بشكل كامل إلا بوضع حقوق واحتياجات جميع السودانيين رجالاً ونساءً وأطفالاً في صميم محادثات السلام. ونحث الوسطاء على إعطاء الأولوية للإدماج الكامل والمتساوي والهادف والآمن للمرأة. وكما ذكرت السيدة أحمد، فإنه لا يمكن تحقيق السلام في غياب المرأة. ونحن على ثقة من أن جهود التنسيق التي يبذلها المبعوث الشخصي لعمامرة بما في ذلك التي تجرى مع الاتحاد الأفريقي يمكن أن تؤتي ثمارها، ونشجع الأطراف المعنية على تكثيف جهودها من أجل وقف فوري ومستدام لإطلاق النار.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، السيدة بوبي؛ ومديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة ووسورنو؛ والسيدة أحمد على إحاطاتهن.

في البداية، ترحب اليابان باتخاذ القرار 2736 (2024) بشأن الفاشر وتشكر المملكة المتحدة على قيادة المفاوضات بشكل بناء.

لقد تسبب النزاع الدائر في السودان في جميع أنواع المآسي، بما في ذلك قتل المدنيين والجوع والعنف الجنسي والجنساني وتجنيد الأطفال ونزوح الأشخاص وإيجاد حالة من اللجوء. يجب أن ينتهي القتال على الفور.

وفي هذا الصدد، أود أن أشدد اليوم على خمس نقاط.

أولاً وقبل كل شيء، يجب على القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وقف الأعمال العدائية فوراً في جميع أنحاء السودان، بما في ذلك النزاعات المحلية، والتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في أقرب وقت ممكن. ويجب على الأطراف احترام قرارات المجلس والمشاركة بجدية في جهود السلام الدولية والإقليمية، مثل محادثات جدة.

تشجع اليابان المبعوث الشخصي لعمامرة على مضاعفة جهوده لاستخدام مساعيه الحميدة من أجل استكمال هذه المساعي وتنسيقها.

ثانياً، يجب السماح بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ودون عوائق، بما في ذلك عبر الحدود وعبر خطوط التماس. وتدعو اليابان بقوة جميع الأطراف إلى السماح بهذا الوصول وتسهيله. ونرحب بالتحسينات التي أدخلتها السلطات السودانية مؤخرا في تسهيلات إصدار التأشيرات وتراخيص السفر. ونلاحظ أيضا أن خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024 لا تزال تعاني من نقص حاد في التمويل. ومن الأهمية بمكان صرف التمويل المتعهد به في الوقت المناسب.

ثالثًا، يجب على الأطراف المتحاربة احترام القانون الدولي. وتطالب اليابان بأن تمتثل الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بسبل منها ضمان حماية المدنيين. وتدعو اليابان الأطراف إلى السماح للمدنيين بالانتقال إلى مناطق آمنة، لا سيما في الفاشر وما حولها وليس فيها فحسب.

رابعاً، يجب تنفيذ تدابير حظر توريد الأسلحة بصرامة. ف إمدادات الأسلحة والذخيرة من الخارج لا تؤدي إلا إلى إطالة أمد النزاع. وتكرر اليابان دعوتها لإنهاءأي تدخل خارجي يؤجج النزاع ويثير عدم الاستقرار.

أخيراً، ندعو جميع أطراف النزاع إلى ضمان الانتقال المنظم إلى الحكم المدني مع ضمان مشاركة المرأة مشاركة مجدية في اتخاذ القرار السياسي. فهذه المشاركة شرط مسبق لإحلال السلام والأمن الدائمين تمشيا مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي هذا الصدد، قدمت اليابان الدعم، بالشراكة مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لمشاركة حوالي 180 امرأة في اجتماع الجهات الفاعلة المدنية السودانية في أديس أبابا في أيار/مايو. كما أكد كل من خارجية بلدنا والدكتور وركنه غيبيهو، الأمين التنفيذي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، الأسبوع الماضي في طوكيو، استمرار تعاونهما على تحقيق السلام والاستقرار في القرن الأفريقي. وتحث اليابان جميع أطراف النزاع على الاستماع إلى أصوات النساء اللاتي ينادين بوقف فوري لإطلاق النار.

في الختام، أود أن أدعو زملائي في مجلس الأمن إلى توحيد الكلمة لتوجيه رسالة قوية من أجل السلام والأمن في السودان.

السيدة شاندا (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا ومديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على إحاطتيهما. وأود أن أشكر لمياء أحمد على وجه الخصوص على شهادتها الشجاعة والمثيرة للقلق.

إن المعاناة المستمرة التي يلقاها الشعب السوداني والخسائر الفادحة التي يتكبدها المدنيون غير مقبولين. وقد أُصبنا بصدمة من العنف الوحشي ضدهم، وليست المذبحة التي وقعت في ود النورة هذا الشهر والتي يُزعم أن قوات الدعم السريع قد ارتكبتها إلا أحدث الأمثلة على هذا العنف. ونظرا للحصار على مدينة الفاشر واستمرار القتال في أجزاء أخرى من البلد، من المرجح أن يتجلى مزيد من الفظائع. ومن الضروري ضمان محاسبة مرتكبي هذه الجرائم. وقد أشارت إلى هذه النقطة أيضاً البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في السودان أمام مجلس حقوق الإنسان اليوم. وباتخاذ القرار 2736 (2024)، وجه المجلس رسالة قوية وواضحة إلى قوات الدعم السريع وإلى جميع أطراف النزاع لوقف الأعمال العدائية على الفور.

وفي هذا الصدد، أشير من جديد إلى النقاط التالية.

أولاً، إن احترام القانون الدولي، لا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ليس خياراً بل هو التزام. وتدين سويسرا بشدة جميع الانتهاكات في هذا الصدد، خاصة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات. وعلاوة على ذلك، يبين أحدث تقرير سنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاعات المسلحة (S/2024/384) حدوث زيادة حادة في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال، بما في ذلك حالات التجنيد للقتال الفعلي التي تم التحقق منها، لا سيما في دارفور. وعلى الأطراف التي وردت أسماؤها في التقرير لارتكابها هذه الانتهاكات أن تتعاون فوراً مع الأمم المتحدة لتحديد تدابير ملموسة من أجل إنهاء هذه الانتهاكات. ونكرر أيضا دعوتنا ودعوة المجلس لجميع الدول الأعضاء إلى احترام حظر توريد الأسلحة الذي تخضع انتهاكاته لجزاءات بموجب القرار 1591 (2005)، وإلى الامتناع عن أي تدخل خارجي يؤجج النزاع.

ثانياً، يجب حماية العاملين في المجالين الإنساني والطبي والمرافق الطبية وفقا للقانون الدولي، على النحو المنصوص عليه في القرارين 2286 (2016) و 2730 (2024). ونشعر بالفزع من استمرار الهجمات، بما في ذلك الهجوم الذي شنته قوات الدعم السريع الأسبوع الماضي على مستشفى الفاشر الجنوبي، وهو أحد المستشفيات الوحيدة المتبقية العاملة في المنطقة. وتدين سويسرا هذا العدوان بأشد

العبارات الممكنة. ونعرب عن خالص تعازينا لمختلف المنظمات على فقدان موظفيها الذين كان معظمهم من السكان المحليين. وتتعلق أحدث الحالات بمنظمة أطباء بلا حدود والمنظمة الدولية للإغاثة والهلال الأحمر السوداني.

ثالثاً، تم تسليط الضوء في القرار 2736 (2024) على خطر المجاعة الوشيك الذي يهدد مئات الآلاف من السودانيين. وتقع على عاتق الأطراف مسؤولية عاجلة عن تيسير وصول بسرعة وأمان ودون عوائق عبر الحدود والجبهة. ومن الملح بوجه خاص أن يحدث ذلك قبل موسم الأمطار، الذي سيزيد من تعقيد إيصال المساعدات الإنسانية. ونعرب عن تقديرنا للتقدم الذي أحرزته السلطات السودانية في الأسابيع القليلة الماضية فيما يتعلق بالتأشيرات وتصاريح السفر. وندعو إلى مواصلة التعاون في هذا الصدد. وتواصل سويسرا تمويل الاستجابة الإنسانية وتؤكد على أهمية احترام الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر باريس.

في الختام، لا يزال التوصل إلى حل دائم عن طريق التفاوض السبيل الوحيد للخروج من هذا النزاع. فلن يتم تسوية هذه النزاع في ساحة المعركة. ويجب على الأطراف أن تعود إلى طاولة المفاوضات لإيجاد حل سلمي وشامل يقوده السودانيون. ونؤيد تماما جهود المبعوث الشخصي على جميع المستويات. ومن هذه الجهود معتكف الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة، المزمع عقده في جيبوتي وأُعلن عنه في المؤتمر التشاوري الذي عُقد في القاهرة الأسبوع الماضي.

أمام هذه المأساة التي تسبب فيها الإنسان، يجب أن نبقى متحدين في التزامنا بإنهاء النزاع وتنشيط العملية السياسية وتحقيق تطلعات الشعب السوداني في سلام دائم وعادل. ويجب تنفيذ القرار 2736 (2024) تنفيذا كاملا.

السيد تشين يونغتشاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الأمينة العامة المساعدة بوبي والسيدة ووسورنو والسيد أحمد على إحاطاتهن وأرحب بالممثل الدائم للسودان في جلسة اليوم.

وفي ظل استمرار النزاع المسلح في السودان، إن ما يرغب فيه بقوة الشعب السوداني وما يتوقعه بإلحاح المجتمع الدولي هو تهدئة الحالية واستعادة السلام في البلد في القريب العاجل. وقد أولى المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة اهتماماً كبيراً للحالة في الفاشر. وأجرى مجلس الأمن مناقشات عديدة واتخذ القرار 2736 (2024) بشأن الحالة في الفاشر الأسبوع الماضي. وندعو الأطراف المعنية إلى التنفيذ الفعال لأحكام القرار، ووقف الحصار والهجمات ضد الفاشر، والسماح للمدنيين بالإجلاء واللجوء، وإنهاء الأعمال العدائية في أقرب وقت ممكن لتهدئة الحالة في الفاشر وما حولها.

ما انفكت الصين تتابع الحالة الإنسانية في سورية عن كثب. وينص القانون الدولي الإنساني على حماية المدنيين من جميع أشكال العنف في النزاعات المسلحة. ومما يثير القلق البالغ التقارير التي تفيد بوقوع هجمات على المدنيين أسفرت عن عدد كبير من الضحايا في ود النورة بولاية الجزيرة. وتلاحظ الصين التزام الحكومة السودانية وجهودها لحماية المدنيين وتدعو جميع الأطراف إلى الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وتقليل الخسائر في صفوف المدنيين إلى أدنى حد ممكن، لا سيما بضمان الحقوق الأساسية للنساء والأطفال. ترحب الصين بفتح الحكومة السودانية مؤخراً بعض الممرات الإنسانية وتسهيلها إصدار التأشيرات. وندعم التعاون البنّاء بين الحكومة السودانية وشركائها الدوليين في المجال الإنساني لمواصلة ضمان أن يصل ما يكفي من المساعدات إلى من يحتاجها من الشعب السوداني على وجه السرعة.

وينبغي التأكيد على أن وصول المساعدات الإنسانية عبر الحدود مرتبط بسيادة البلد. وينبغي أن تظل المنظمات الإنسانية الدولية محايدة وغير متحيزة وأن تحصل على موافقة مسبقة من الحكومة السودانية على جميع العمليات عبر الحدود. وتزداد الاحتياجات الإنسانية في السودان حيث أُجبر نحو 9 ملايين شخص على الفرار من ديارهم وبات عدد متزايد من الأشخاص تحت تهديد الجوع. ولا يكفي التركيز على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية حصرا من أجل التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية في السودان لأن النقص الحاد في التمويل

يستحق اهتماماً أكبر باعتباره تحدياً أساسياً. وينبغي على المجتمع الدولي، ولا سيما الجهات المانحة التقليدية، الوفاء بالتزاماته بالكامل وفي الوقت المحدد في إطار بذل جهود أكبر لإنقاذ الأرواح وحماية المدنيين.

وكما أكدت الصين عدة مرات، لن تجدي الوسائل العسكرية نفعا والتسوية السياسية هي السبيل الوحيد لإحلال السلام في السودان. ونأمل أن تعود أطراف النزاع قريبًا إلى الحوار والتفاوض بشأن وقف دائم لإطلاق النار. وتدعم الصين جميع الجهود الدبلوماسية التي تهدف إلى استعادة السلام في السودان وتؤيد جهود المبعوث الشخصي لعمامرة المتواصلة الرامية إلى تعزيز التنسيق والتعاون مع الاتحاد الأفريقي لتهيئة الظروف المواتية ليتجاوز أطراف النزاع خلافاتهم من خلال الحوار ولإفساح مجال أكبر أمام التسوية السياسية لمسألة السودان.

وينبغي أن تحترم جميع الدول الأعضاء سيادة السودان واستقلاله وسلامته الإقليمية وأن تعمل معاً لتعزيز محادثات السلام وأن تسهم في التعجيل باستعادة السلام في السودان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جمهورية كوريا.

أشكر الأمينة العامة المساعدة بوبي والمديرة ووسورنو والسيدة أحمد على إحاطاتهن الزاخرة بالمعلومات والرصينة على حد سواء.

نأسف بشدة لعدم تنفيذ القرار 2724 (2024) الذي اعتُمد في نيسان/أبريل والذي يحث على الوقف الفوري للأعمال العدائية. وفي هذا الصدد، نرحب باتخاذ القرار 2736 (2024) الأسبوع الماضي بشأن الحالة في الفاشر.

وفي ضوء الحالة المفجعة والمروعة في السودان، نود أن نشدد على النقاط التالية:

أولاً، إن وقف الأعمال العدائية في الفاشر ومحيطها وفي جميع أنحاء السودان أمر بالغ الأهمية. ومن الضروري إسكات البنادق لحماية المدنيين والتمكن من إيصال المساعدات الإنسانية. ونؤكد أيضا على أهمية آليات الوساطة المحلية والدور الهام للقادة المحليين في التوصل إلى وقف إطلاق نار محلي يمكنه أن يسهم في وقف التصعيد في جميع أنحاء البلد. ونؤيد تعاون السيد لعمامرة مع جميع الأطراف في هذا الصدد.

ثانيا، نكرر تأكيد دعوتنا جميع الأطراف في السودان إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونعرب بوجه خاص عن انزعاجنا الكبير من استمرار العنف الجنسي والجنساني بدوافع عنصرية في جميع أنحاء السودان وارتكاب الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال. ونود مرة أخرى أن نعرب عن قلقنا البالغ إزاء التأثير غير المتناسب للنزاع على النساء والفتيات، على نحو ما شدد عليه اللقاء المشترك مع وسائط الإعلام الذي أجرته مجموعة الموقعين على بيان الالتزامات المشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن صباح اليوم. ونحث جميع أطراف النزاع على الحفاظ على نظم صارمة للقيادة والسيطرة على قواتها. وفي هذا الصدد، ندعم جهود المحكمة الجنائية الدولية والبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في السودان لضمان مساءلة الجناة.

ثالثًا، يجب أن تصل المساعدات الإنسانية إلى المدنيين الذين يواجهون أزمة إنسانية كارثية، بما في ذلك المجاعة، على نحو كامل وسريع وبلا عوائق. ونحيط علما بالجهود التي تبذلها السلطات السودانية في الآونة الأخيرة لتيسير إيصال المساعدات الإنسانية، ولكننا ندعو إلى مزيد من التعاون، بما في ذلك إعادة فتح معبر أدري الحدودي الحيوي على غرار ما دعا إليه القرار 2736 (2024).

رابعاً، يجب أن تمتنع الجهات الفاعلة الإقليمية عن التسبب في تفاقم حالة عدم الاستقرار في السودان. ويجب أن يتوقف التدخل الخارجي على شكل توريد الأسلحة إلى الأطراف المتحاربة. ونؤكد من جديد على ضرورة امتثال جميع أطراف النزاع والدول الأعضاء لحظر توريد الأسلحة على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبصفتنا رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار

1591 (2005) بشأن السودان، نؤكد مجددا بوجه خاص دعمنا الثابت لعمل فريق الخبراء في رصد انتهاكات حظر توريد الأسلحة والإبلاغ عنها على الرغم من التحديات الخطيرة التي تواجه عمله.

خامساً، يجب أن تدرك الأطراف السودانية في النزاع عدم إمكانية حل النزاع في ساحة المعركة ويجب أن تعود إلى طاولة المفاوضات دون مزيد من التأخير. ولا يوجد مبرر لهذه الحرب العبثية ولا يمكن أن يضفي عليها الانتصار الشرعية. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة السيد لعمامرة للعمل على تنظيم معتكف مع الجهات الفاعلة الرئيسية. ويشجعنا أيضاً تعاون الاتحاد الأفريقي ومصر مع القوى السياسية المدنية السودانية، بما في ذلك النساء.

سادساً وأخيراً، نعتقد اعتقادا راسخا بأن دور الأمم المتحدة ضروري في السودان أكثر من أي مكان آخر نظراً لحجم الكارثة وقلة الاهتمام الذي تحظى به. وفي أعقاب إنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، ينبغي أن نناقش أحد الخيارات الممكنة لمجلس الأمن وهو الحاجة إلى عمليات السلام في السودان.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم لمجلس الأمن خلال هذا الشهر. وإني لواثق من حسن إدارتكم لأعماله. كما أشكر السيدة مارتا بوبي، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، والسيدة إيديم ووسورنو، مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والدكتورة لمياء عبد الغفار ممثلة المجتمع المدني ومديرة البرامج في جمعية تنظيم الأسرة السودانية.

ثمة تقدم نوعي برز منذ صياغة القرار 2736 (2024) فيما يخص ذكر المحرمات التي تواصلت من قبل أعضاء مجلس الأمن في الصمت عن إرسال رسالة قوية إلى قوات الدعم السريع وانتهاكاته، وكذلك إلى دولة الإمارات العربية المتحدة راعية هذه الانتهاكات. تبقى لنا ميل واحد بعد أن تم توجيه الرسالة إلى الدعم السريع أن يتم توجيهها كذلك إلى الإمارات العربية المتحدة.

وأشكر التوحد في اللغة ما بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وعدد من الوفود في المجلس حيال هذه النقطة وهذا هو المسار الأول نحو وقف الحرب.

إن الاعتداءات المسلحة التي تشنها ميليشيا الدعم السريع المدعومة بالسلاح من دولة الإمارات العربية المتحدة تستهدف بشكل متعمد وممنهج القرى والمدن مستفيدة من عدم اتخاذ المجلس موقفا حاسما تجاهها وتستهدف القضاء على حماية المدنيين وتشتيت تجمعاتهم في مناطق الزراعة لإفشال الموسم الزراعي حتى تتحول الفجوة الغذائية إلى مجاعة. هذا يلحق الضرر بالقطاعات الهشة وكبار السن والأمهات والأطفال ويفاقم من تبعات إدارة اقتصاد دولة تواجه حربا عدوانية. ويزيد من أعداد النازحين ويوقف الإنتاج ويعرقل عمليات الزراعة ويجعل ملايين من السكان يعيشون على العون الإنساني في بلد يمكنه إطعام العالم كله بما يملك من مياه وأراض خصبة. ويحول السودان إلى نموذج استيطان هدام من مجموعات ديموغرافية قادمة من الساحل.

ويستمر تدفق الدعم الإماراتي للميليشيات عبر تشاد وجنوب ليبيا وأفريقيا الوسطى حيث وصلت خلال هذا الأسبوع بعد المعركة التي جرت في دارفور بعد أن قصفتها عصابة الدعم السريع عصائب من المرتزقة عبر أم دخن والطينة وأدري التشادية. ويتم إخلاء جرحاهم إلى مستشفيات أم جرس وأبشي عبر جسر جوي إلى الإمارات. وهذه الوضعية التي فشل مجلس الأمن في مخاطبتها مكتفياً لوقت طويل بالتعميمات والتردد في ذكر قوات الدعم السريع ورعاتها الإقليميين والدوليين، سوف تؤثر على مستقبل الأمن الغذائي في السودان وأفريقيا وستؤدي للتمكين لنموذج إرهابي يضم أشتاتا من النازحين والمهجرين والعصابات الإثنية التي تسعى لهدم الدولة السودانية، بما في ذلك ما لاحظناه من تحرك مجموعة المتمرد التشادي محمد بخيت، المعروف باسم "دويدوي"، من منطقة بالجنوب الليبي في اتجاه الكفرة

ثم منطقة أم جرس التشادية ومنها إلى داخل السودان بعدد 12 عربة قتالية على متنها حوالي 100 مقاتل للمشاركة في الحرب بجانب الميليشيات الإرهابية التي تصمم على إسقاط مدينة الفاشر.

وتنشط كتيبة سبل السلام الليبية كذلك الموالية لقوات اللواء خليفة حفتر بمدينة الكفرة في توصيل شحنات الذخائر ومدافع الهاون من مخازن اللواء 106 الذي يقوده خالد خليفة حفتر إلى مناديب الميليشيات المتمردة وإدخالها للسودان عبر أم جرس التشادية. ولذلك سعينا المرة تلو الأخرى لحشد المعلومات لمجلسكم الموقر لوضعه أمام نموذج تهديد جديد للسلم والأمن في أفريقيا. وتواجه حكومة السودان عدوان ميليشيات مارقة لها امتداداتها على طول دول الساحل والصحراء. وعلى مجلس الأمن أن يعزز دور السودان في التصدي لهذا الطاعون الجديد والذي لا يقل خطراً عن جائحة مرض فيروس كورونا وأن يتخذ قراراً بتسمية الدولة راعية هذا الطاعون والذي يعرض سكان السودان إلى الإبادة بالتدريج وحرق البلدات والقرى.

أما عن التساؤلات التي رفعها السيد لعمامرة إلى حكومة السودان فإننا نعلق عليها بما يلي.

إن حكومة السودان ملتزمة بالقانون الدولي وقانون حقوق الإنسان بما في ذلك أثناء العمليات الحربية. وتلتزم القوات المسلحة السودانية بقواعد الاشتباك التي تضع في أولوياتها حماية المدنيين وعدم استهداف أماكن تواجدهم والمنشآت المدنية والبنية التحتية. ولذلك دأبت القوات المسلحة على إصدار تنبيهات عبر وسائل الإعلام ومنصاته المتنوعة تحذر من خلالها المواطنين بعدم التواجد في مناطق محددة تحت سيطرة المتمردين والتي تعتبر أهدافاً مشروعة بموجب القانون الدولي الإنساني نفسه. هناك ادعاءات يروج لها التمرد باستهداف الطيران الحكومي للمدنيين والبنية التحتية. وهذا بهدف إدانة القوات المسلحة السودانية. وثبت أن التمرد هو من كان يقوم بقصف المناطق المدنية بالتزامن مع الطلعات الجوية للقوات السودانية وينسب لها الإصابات في صفوف المدنيين.

والسودان ملتزم بحماية العاملين في المجال الإنساني بالإضافة إلى التزامه بالسماح للعاملين في المجال الإنساني بالوصول إلى مناطق المحتاجين أينما كانوا، بشرط أن يتم إدخال الإغاثة عبر المعابر التي تم التوافق عليها مع الحكومة السودانية بالاتفاق مع الأمم المتحدة. ولعل كل عمال الإغاثة السودانيين الذين سقطوا وهم ستة، قتلوا في مناطق تحت سيطرة قوات الدعم السريع.

إن الحكومة السودانية ملتزمة بتسهيل دخول الأشخاص والمساعدات من كل دول الجوار عبر المسارات التي تمت الإشارة إليها عبر المطارات الثلاثة: كادقلي والأبيض والفاشر. وتلتزم بتسهيل دخول الأشخاص العاملين في المجال الإنساني بدون تعقيدات وبالسرعة المطلوبة تفاديا للتعطيل الذي يسببه موسم الأمطار.

إن الحكومة السودانية مستعدة للتطبيق الفوري لوقف إطلاق النار في مدينة الفاشر بشرط التزام ميليشيات الدعم السريع ببنود إعلان جدة بشأن الالتزام بحماية المدنيين في السودان الموقع في 11 أيار/مايو 23 والذي دعا لوقف إطلاق النار وبالقرار 2736 (2024) الصادر قبل يومين وذلك بفك الحصار وإعادة قواتها إلى مواقعها قبل الحصار.

وظلت القوات المسلحة السودانية في مواقعها داخل مدينة الفاشر. بينما حشدت ميليشيات التمرد قواتها من ولايات دارفور والخرطوم والمرتزقة من دول الإقليم، وحاصرت مدينة الفاشر مما تسبب في تأزيم الأوضاع الإنسانية. وظلت القوات المسلحة السودانية في حالة دفاع تمارس حقها الدستوري منذ تمرد الميليشيات في نيسان/أبريل 2023. وتطلب الحكومة السودانية من مجلس الأمن الضغط على الدول الداعمة للميليشيات المتمردة بالكف عن ذلك حيث أن التمويل المستمر للمتمردين بالذخائر والأسلحة هو السبب الرئيسي في تدهور الأوضاع بالفاشر وإطالة أمد الحرب.

والحكومة السودانية ملتزمة بتسهيل دخول المساعدات عبر المسارات والمعابر والتي تشمل معبر الطينة مع تشاد وجودة مع جنوب السودان. وتتحفظ على المعابر التي لا تخضع لسيطرة الدولة حتى لا يساء استخدامها. وتحتفظ بحقها السيادي في ذلك ولدينا أمثلة في إساءة الاستخدام. ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أن نقل الإغاثة من مدينة بورتسودان إلى بقية مناطق السودان أقل تكلفة بثلاث مرات من نقلها عبر دور الجوار.

وترى الحكومة السودانية أن كمية الغذاء الموجودة في السودان كافية لتغطية احتياجات المواطنين وتناشد الأمم المتحدة لشراء الغذاء من السوق المحلي لتقليل التكلفة ودعم المزارعين. إن تقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي بالسودان لم يصدر بعد ولكن المؤشرات التي يتوقع تضمينها بالتقرير أن هناك دوائر تريد تفخيخ التقرير لإعلان المجاعة في السودان كسلاح ضد الحكومة بعد فشل العدوان المسلح في إحراز التقدم. وهذا امتداد لإدراج الجيش ويعقبه تفخيخ مسألة العنف الجنسي الذي يتم ارتكابه بنسبة 98 في المائة من قبل ميليشيات قوات الدعم السريع بل ويتباهون به علنا في فيديوهات صريحة.

وتوافق الحكومة السودانية على إجراء تقييم شامل مشترك بينها مع الأمم المتحدة للمطارات الثلاث المعنية أو المعينة عندما يكون ذلك متاحا. وتلتزم باستعجال منح تصاريح السفر وتسهيل الحركة عبر المعابر حسب توجيهات المفوضية مع الاحتفاظ بحقها في رفض منح تأشيرات لأي شخص ترى أنه مهدد لأمنها القومي.

وفيما يخص البيان الذي صدر من مدراء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة في 3 أيار/مايو، اتخذ السودان تدابير فورية لحماية المدنيين بما في ذلك التقيد بعدم توجيه الهجمات ضد مناطق المدنيين والسماح لهم بالمغادرة إلى مناطق أكثر أمانا وعدم تورط القوات المسلحة في العنف الجنسي أو الجنساني، وذلك بموجب التقارير التي صدرت التي سنشير إليها.

وتيسر الحكومة وصول المساعدات الإنسانية دون عقبات عبر جميع المسارات الممكنة عبر الخطوط والحدود للسماح للمدنيين بتلقي المساعدات الإنسانية مما يفند مزاعم عرقلة العمل الإنساني. إن حكومة السودان تقوم بتبسيط وتعجيل الإجراءات الإدارية والبيروقراطية المتعلقة بإيصال تلك المساعدات. حيث صدقت مفوضية العون الإنساني مؤخرا على دخول عدد 31 شاحنة عبر معبر الطينة عبارة عن مساعدات إنسانية تتبع لبرنامج الأغذية العالمي. وتم التنسيق مع مفوض ولاية شمال دارفور لتكوين فرقة بمشاركة استخبارات الفرقة السادسة وممثل من جهاز المخابرات العامة بالولاية بغرض التنسيق وفحص الشاحنات عند دخولها عبر معبر الطينة.

وهناك أمر مهم أريد أن أوضحه فيما يتعلق بمعبر ادري والذي كانت تلح على فتحه الولايات المتحدة. بما في ذلك اهتمام السيدة مندوبة الولايات المتحدة شخصياً بفتحه، حيث خاطبتني هذا الصباح قبل بداية الجلسة. وبالنسبة لمعبر ادري، فهو لم يتم الإعلان عنه ضمن المعابر المتفق عليها من قبل، قبل صدور قرار مجلس الأمن الأخير، القرار 2736 (2024). ورغم التحفظات الأمنية والعسكرية إزاء استخدامه لغير الأغراض الإنسانية فقد سمحت الحكومة في آذار/مارس 24 بعبور 60 شاحنة مساعدات.

ولتقريب الصورة إلى أعضاء المجلس عن معبر ادري، يوجد المعبر في مدينة تشادية، وهي تقع شرقي تشاد وغربي الجنينة وعلى بعد حوالي 27 كيلومتر من الجنينة عبر الطريق البري، وتستغرق المسافة إليها من مدينة أبشي التشادية 4 ساعات. إن المعسكرات الموجودة في ادري مؤقتة وسيتم ترحيل اللاجئين فيها إلى معسكرات دائمة عند اكتمال التجهيزات. ويوجد اللاجئون المؤقتون في 3 مناطق: في معسكرات كيرينك ومورني جنوبي ادري؛ ومعسكر عطشانة جنوبي غربي ادري؛ ومعسكر في مدينة أم جرس شمال شرقي مدينة ادري. ويوجد مركز واحد فقط لتقديم الخدمات الطوعية برعاية المبادرات السودانية مثل مبادرة عيادة لأجلك التي تستقبل 120 مريضا في اليوم مع قلة الكوادر وتقدم فيها 350 وجبة للأطفال يوميا. ويتم الاستعانة بتبرعات السودانيين في الخارج ومنظمة النداء العالمي التي توفر الأدوية وما قدمه الأطباء السودانيين في المملكة المتحدة من مولدات وثلاجات مع الحاجة إلى الوقود.

هناك مبادرة سودانية بمسمى "أنقذوا الجنينة" – وهي بحاجة إلى توفير الدواء والطاقم البشري وأموال التسيير وتقدم برامج ترفيهية للأطفال وتدريب نسوي ودعم نفسي واستشارات قانونية مع وجود قسم للحماية. وهناك مبادرة "المساحة الآمنة للنساء والفتيات"، وتقوم بتقديم جلسات نوعية وتنمية المهارات النسوية ومهارات الأطفال. وهناك معسكر أنبيلي الخاص بالمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة والمصابين في الحرب على مسافة 8 كيلومترات جنوب غربي أدري وبه مركز صحي لعلاج الإصابات والجروح ويتم نقل الذين تتطلب حالتهم

عمليات جراحية إلى بورتسودان وأماكن أخرى، مع وجود مراكز قانونية لمتطوعين سودانيين، مثل مركز السلام للعون القانوني ومركز الجذور لحقوق الإنسان ورصد الانتهاكات. ولذلك، هناك حاجة ماسة إلى زيادة الأطقم الطبية والأدوية، لا سيما لمكافحة التهاب الكبد الوبائي وجرثومة المعدة والإسهالات المائية والأمراض الجلدية وسوء التغذية وزيادة عدد العيادات الطبية ووسائل التشخيص والعلاج والحاجة إلى المزيد من أطباء الأطفال والمنظفات وإقامة مركز طوارئ لإجراء العمليات الصغيرة الطارئة تمهيدا لنقل المصابين إلى مستشفيات أخرى.

أكد فريق العمل السوداني أن الجهات التشادية تقيد الحركة والعمل لأي جهات أخرى غير تشادية ولا تدعم اعتمادات المبادرات والمنظمات غير التشادية. وفي اللقاء الأخير مع المنسقة المقيمة، السيدة نكويتا – سلامي، أكدت لنا أنها ليست لديها شواغل إنسانية لمناقشتها، وأن الحكومة السودانية تعاونت مع الأمم المتحدة في تقديم المساعدات للمحتاجين تحت ظل الظروف الطارئة وتأزم الأوضاع بسبب الحرب، وأن التأشيرات الممنوحة في الدفعة الأخيرة بلغت 100 من أصل 120 تأشيرة. والتحدي الوحيد بشأن العون الإنساني، هو نقص التمويل الذي بلغت نسبة تنفيذ تعهداته 16 في المائة.

وفيما يخص الوضع الصحي، أكد السيد وزير الصحة – الدكتور هيثم محمد إبراهيم – أن التزام وزارة الصحة بتيسير وصول المساعدات والخدمات والإمدادات الطبية، رغم التحديات التي تواجه العمل الصحي نتيجة شح التمويل وخروج نسبة كبيرة من المؤسسات الصحية عن الخدمة بسبب اعتداءات الميليشيا، بجانب استهدافها الأطقم الطبية؛ وأن نزوح المواطنين إلى الأماكن التي توجد فيها القوات المسلحة، أدى إلى ضغط كبير على المرافق الصحية؛ وأن إعادة تأهيل القطاع الصحي من التدمير الذي تسببت فيه الميليشيا، تحتاج إلى 11 بليون دولار. ومن هذا المحور، ننوه إلى أن عدد من الأدوية المخالفة للمواصفات دخلت عبر تشاد وجنوب السودان.

وقد أكد محافظ مشروع الجزيرة أن هناك وفرة في الإنتاج الزراعي والمحاصيل الغذائية، ولكن هناك صعوبة في توصيل المنتجات إلى المحتاجين بسبب اعتداءات وممارسات ميليشيا الدعم السريع التي نهبت كل المدخلات الزراعية في مشروع الجزيرة من الأسمدة والبذور المحسنة والمبيدات الحشرية والمحاصيل والمستودعات الزراعية بالقوة، حتى تتفاقم الفجوة الغذائية لتصل طور المجاعة، بالتنسيق مع بعض الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية.

وقد تمكنت القوات المسلحة من إسقاط عشرين طن من الأدوية المنقذة للحياة والمستلزمات الطبية في ولاية شمال دارفور، بالتعاون مع وزارة الصحة الاتحادية والصندوق القومي للإمدادات الطبية، وتم إيصال المستلزمات الطبية لكل المناطق بحرا وبرا وجوا، ضمن الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وأكدت مفوضية العون الإنساني على الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل توصيل الإغاثة والمساعدات الإنسانية وفتح المعابر عبر الحدود مع مصر وتشاد ودولة جنوب السودان وعبر ميناء بورتسودان والمسارات الداخلية إلى دارفور، بما فيها البرية والنهرية والمطارات الجوية في الفاشر وكادوقلي والأبيض، وتيسير إجراءات الحصول على التأشيرات للعاملين في الحقل الإنساني، بجانب تصاريح وأذونات تحرك الموظفين وشاحنات المساعدات. وطالبت بتقديم طلبات تأشيرات الدخول قبل وقت كاف، مع مراعاة احترام القوانين الوطنية واللوائح الضابطة للعمل الإنساني واحترام سيادة الدولة. هناك بعض الأنشطة تقوم بها بعض المنظمات مع ميليشيا الدعم السريع، مع العلم أن مفوضية العون الإنساني هي الهيئة السودانية الوحيدة المنوط بها تنسيق العمل الإنساني، وأن الأجسام التي كونتها الميليشيا غير مشروعة. وفي هذا الإطار، نذكر بأن المنظمات الدولية لم توفر مساعدات دولية كافية، وبالرغم من ذلك تسرف في تقديم طلبات للتأشيرات بمستوى غير مألوف.

وعلينا أن ننوه بالسعودية وقطر والكويت ونشكرها على مستوى تقديم العون الإنساني، حيث تحل الأمم المتحدة في المرتبة الرابعة في مستوى تقديم الإعانات. إن سياسة الدولة المعلنة في المساعدات الإنسانية هي تيسير إيصالها إلى كل المناطق ولجميع المواطنين، من دون أي عوائق وبلا استثناء. وفي هذا الإطار، تجدد الحكومة التزامها بإعلان جدة للمبادئ الإنسانية وما أعقبه من التزامات في الشأن الإنساني. وهذا يمثل الإطار القانوني الملزم لمعالجة كل الجوانب الإنسانية، بما فيها إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المواقع بالبلد.

أعلنت حكومة السودان في شباط/فبراير 2024، فتح مسارات إنسانية من دون طلب من أي جهة دولية أو وكالات تابعة للأمم المتحدة، بل استشعارا منها لأهمية الإعلان عن فتحها هذه المسارات الإنسانية وهي متفق بشأنها داخليا وخارجيا لتيسير انسياب المساعدات الإنسانية. وكانت المسارات الخارجية عبر مصر وجنوب السودان ودولة تشاد. وظل معبر الطينة على الحدود التشادية – السودانية يعمل، منذ شباط/فبراير 2024، من دون عوائق أمام كل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

وسعت الحكومة أيضا إلى فتح ممرات إنسانية لتيسير مرور المساعدات لولايات جنوب كردفان وغرب كردفان والنيل الأزرق، عبر التفاوض مع الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، جناح عبد العزيز الحلو، وذلك لإيمانها الراسخ بتيسير انسياب المساعدات للمحتاجين من دون عوائق. ولكن، واجه هذا المسعى تعنتا من جانب الحركة الشعبية، وذلك بحضور وشهادة دولة الوساطة – جنوب السودان. ولا يزال يحدو حكومة السودان الأمل في التوصل إلى اتفاق وقف العدائيات مع الحركة الشعبية، ما يسهل إيصال المساعدات الإنسانية للمتأثرين.

لقد ظلت المساعدات منسابة إلى ولايات دارفور من دون عوائق من طرف الجهات الحكومية، بل إن الطرف المعرقل للمساعدات، وبشهادة المنظمات وغيرها – بالتأخير أو النهب وتغيير الوجهة – معروف لكم أجمعين. ولم تصدر أي منظمة أو وكالة من الموقعين على البيان أي إدانة لميليشيات الدعم السريع.

ظلت الحكومة ملتزمة – وتلتزم – بتيسير وتبسيط تلك الإجراءات المتعلقة بالعون الإنساني للمستوردات بصورة مستمرة ومجانية مساهمة منها في تلك المساعدات لصالح المتأثرين. ويمتد التيسير في إجراءات تأشيرات الدخول، رغم التحديات والعقبات المرتبطة بالتدمير الممنهج من قبل قوات التمرد لمقار وممتلكات الشرطة، حيث تبذل وزارة الداخلية جهودا كبيرة لاستعادة الأنظمة، بما يمكنها من المساهمة مع وزارة الخارجية والمفوضية في إصدار تأشيرات الدخول للمنظمات والوكالات، مع استمرار أذونات التحرك للمساعدات الإنسانية.

هناك بعض الإشكالات في وصول السلع، خاصة الحبوب الغذائية، لبعض المناطق في ولاية الجزيرة وكردفان ودارفور. وهذا بالطبع، لا يعني وجود نذر مجاعة، حيث أن المجاعة مرتبطة بتوفير الحبوب من الإنتاج المحلي والاستيراد الخارجي، وأن التقارير الصادرة من الجهات الرسمية، مثل وزارة الزراعة وتقرير بعثة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – المعروفة ببعثة تقييم المحاصيل والإمدادات الغذائية في السودان (CFSAM) – أورد أن إنتاج المحاصيل الغذائية في السودان، الصادر بصورة مشتركة مع الأمانة الفنية للأمن الغذائي بوزارة الزراعة، لا يتحدث عن مجاعة مطلقا بل يتحدث عن تحديات في إيصال حبوب غذائية. والمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة الموقعة على هذا البيان لم تحدثنا عن إجراءاتها ومشروعاتها في ظل شح التمويل من المانحين.

أما عن العنف الجنسي، ففي التقرير الذي أعدته شبكة المبادرة الاستراتيجية لنساء القرن الإفريقي، إحدى منظمات المجتمع المدني الإقليمية في 23 كانون الثاني/يناير 2024، أحصت 104 حالة اختطاف قسري لنساء وفتيات حديثات السن بسبب هجوم الدعم السريع على المدنيين وأن أعداد الضحايا يزداد كلما هاجمت ميليشيات الدعم السريع المتمردة مناطق جديدة. وذكر التقرير أن المختطفات يُستخدمن في العمالة المنزلية لخدمة أفراد الميليشيا قسرا ويتعرضن لمخاطر العنف الجنسي. وتتم عمليات الاختطاف بتهديد الأسر ومواجهة الترحيل القسري لأسر المختطفات إمعانا في إخفاء آثار الجريمة. وتقوم الميليشيا بتجنيد الأطفال في القتال وتحتجز بضعة آلاف من المدنيين في مناطق مختلفة لاستخدامهم دروعا بشرية تحت ظروف احتجاز غير إنسانية. ولذلك، قرر اتحاد المحامين العرب تشكيل لجنة تحقيق وتقصي في جرائم الميليشيا المتمردة.

من جهة أخرى، كشفت الأستاذة سليمى إسحاق، رئيسة وحدة مكافحة العنف ضد النساء والأطفال، عن تسجيل 159 حالة عنف جنسي خلال العام الأول للحرب وأن هذا الرقم لا يمثل سوى 2 إلى 3 في المائة من حالات العنف الجنسي وأن توقف الخدمات نتيجة هدم البنى التحتية وصعوبة الدخول إليها أثر على الحصر الكامل للبيانات

والحالات، وبالأخص في ولايات دارفور وكردفان، إلى جانب تحديات الحصول على خدمات الصحة الإنجابية العاجلة للنساء الحوامل. وقد وضعت وحدة مكافحة العنف ضد المرأة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، خطة عمل مشتركة لدعم الآلية الوطنية لحماية النساء والفتيات في ولايات النيل الأبيض والجزيرة والقضارف وكسلا والبحر الأحمر، بما في ذلك إنشاء مراكز متخصصة لعلاج الصدمات النفسية في تلك الولايات.

بعد هجوم ميليشيا الدعم السريع على الجزيرة في 2023، تغلغل مقاتلوها في عمق الولاية وأدى ذلك إلى زيادة معدل النزوح، مما فاقم من معاناة النساء والفتيات النازحات إلى النيل الأبيض والقضارف وكسلا وذلك لتوقف الخدمات الصحية والعدلية للناجيات، بما في ذلك فتح بلاغات وشكاوى رسمية ضد المغتصبين والجناة. معدل النازحين يتراوح بنسبة 36 في المائة في الخرطوم و 21 في المائة في جنوب دارفور و 12 في المائة في شمال دارفور. لا تزال وتيرة العنف الجنسي في ارتفاع مستمر في المناطق التي شهدت اجتياح قوات الدعم السريع، والذي وظفته ليس فقط وسيلة إكراه لإخلاء المدنيين من منازلهم ولكن وسيلة دنيئة للابتزاز الأمني للمدنيين في مناطق كانت آمنة بالأساس قبل هجومها عليها. وتمارس الميليشيا ضغوطا وإكراهات على المدنيين لإجبارهم على الانضمام للميليشيا والقتال في صفوفها ضد القوات المسلحة. إنها تستخدمهم كسلاح ضد المدنيين لأهداف من بينها الامتهان والإذلال لأسباب عرقية أو بدوافع عرقية ومن أجل التهجير القسري وإشاعة الإحساس بعدم الأمان والإرهاب العرقي الأيديولوجي. يشير التقرير إلى أن زيادة معدل أحداث العنف الجنسي الذي ترتكبه الميليشيا تمت بعد مهاجمة المنازل وترويع الأسر وذلك في ولاية شمال كردفان في مستهل الحرب وولاية الخرطوم الكبرى ودارفور.

لقد شنت ميليشيا الدعم السريع بقيادة علي يعقوب هجوما على الفاشر يوم الجمعة 14 حزيران/يونيه عند اعتماد القرار 2736 (2024) الذي يطالبها بإنهاء حصار المدينة. وشاركت فيه بحشود كبيرة من عناصرها المحلية ومرتزقة من تشاد وأفريقيا الوسطى والساحل واستخدمت المدرعات وقذائف الهاون بهدف إسقاط المدينة والقضاء على المدنيين من قبائل دارفور الأصليين. وتؤكد الفيديوهات التي أصدرتها عزمهم على تصفية زغاوة في مدن نيالا وزالنجي وجينينا وكبكابية وسرف عمرة. وتصدت لهم القوات المسلحة والمشتركة، ما أدى إلى مقتل قائد الميليشيا علي يعقوب.

ختاما، ارتكبت ميليشيا الدعم السريع عددا من المجازر خلال مداولات المجلس يوم الخميس (انظر S/PV.9655 و S/PV.9656)، وهي قصفت قرية الشيخ السماني جنوبي ولاية الجزيرة مرتكبة مجزرة حصيلتها عشرات من النساء. ارتكبت المجزرة في قرية ود النورة قتلت فيها 270 من المدنيين، وشنت هجمات أخرى استهدفت عشرات القرى في الجزيرة شمال جنوب كردفان وغرب كردفان وأم درمان والخرطوم، وشنت الهجمات على معسكرات النازحين مثل معسكر أبو شوك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة للرد على الادعاءات السخيفة التي أدلى بها ممثل السودان الذي يمثل القوات المسلحة السودانية، وهي أحد الأطراف المتحاربة في السودان.

في البداية، تعرب دولة الإمارات العربية المتحدة عن بالغ قلقها إزاء العواقب المأساوية لتفاقم النزاع على الشعب السوداني الشقيق. وأعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة يوم أمس أنها ستخصص مبلغا إضافيا قيمته 70 مليون دولار للمساعدات المقدمة إلى السودان من خلال الشركاء الرئيسيين ووكالات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى 30 مليون دولار أخرى لدعم البلدان المجاورة. ويأتي ذلك بالإضافة إلى 130 مليون دولار من المساعدات التي قدمتها الإمارات العربية المتحدة على مدى الأشهر العشرة المنصرمة.

ومع وجود ملايين من أبناء الشعب السوداني ممّن يواجهون خطر المجاعة الذي يلوح في الأفق، فممّا لا يقبله أي ضمير أن تواصل القوات المسلحة السودانية عرقلة ومنع وصول المساعدة الإنسانية الأساسية في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. وندعو طرفي النزاع إلى حماية المدنيين

والهياكل الأساسية المدنية والتوصل إلى وقف إطلاق النار والمرور إلى مرحلة انتقالية مدنية. ونعتقد أن الشعب السوداني يستحق أن ينعم بالعدالة والسلام. إنهم بحاجة إلى وقف إطلاق النار وعملية سياسية ذات مصداقية وتدفق المساعدات الإنسانية بلا عوائق. ولا تؤدي الأعذار وتوجيه أصابع الاتهام إلا إلى إطالة أمد معاناة المدنيين.

ويجب أن يُسأل ممثل القوات المسلحة السودانية: إذا كانوا يسعون إلى إنهاء النزاع ومعاناة المدنيين، فلماذا لا يأتون إلى محادثات جدة؟ لماذا يعرقلون المساعدات؟ ماذا ينتظرون؟ يجب أن يتوقفوا عن المزايدة في المحافل الدولية كهذا المحفل وأن يتحملوا بدلاً من ذلك مسؤولية إنهاء النزاع الذي بدأوه.

الرئيس (*تكلمت بالإنكليزية*): طلب ممثل السودان الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد محمد (السودان): إن من يريد صنع السلام في السودان عليه أن يأتي بقلب سليم. وإن دولة الإمارات العربية المتحدة هي الدولة التي ترعى الإرهاب المنمذج والعرقي في السودان، ولقد أثبت ذلك تقرير فريق الخبراء المعني بالسودان منذ كانون الأول/ديسمبر 2023 (انظر S/2024/65) وأشار إلى ذلك. وإننا حشدنا كل البينات والدلائل والصور ورفعناها إلى مجلس الأمن لكي تناقش. ولكن دولة الإمارات بفعلها وشرها عرقلت الاجتماع بصيغته المطلوبة حتى يقطع المجلس كما قلت لكم مسافة الميل المتبقي وهو إدانة دولة الإمارات في عدوانها. ليس السودان وحده هو الذي قال ذلك. طالبت به الأمم المتحدة والولايات المتحدة ومجموعات كبيرة جدا من الصحف والمحققين الأمريكيين والأوروبيين والبريطانيين وجماعات حقوق الإنسان. إن دولة الإمارات مدانة وإن المدان لا يستطيع أن يكون شريكا في السلام ولا أن يقدم أطروحة أو أنموذجا بذلك.

وأما استمرار القوات المسلحة عرقلة الإغاثة، فالمجلس الآن في الجلسة شكر حكومة السودان على تعاونها على عدم عرقلة الإغاثة وتقديمها للأذونات والتصاريح. وإن المال الذي تقدمه الإمارات العربية المتحدة بحجة تقديم العون الإنساني لا حاجة للشعب السوداني به. السودان أغنى من دولة الإمارات العربية المتحدة إذا استقر. وهو سيكون أغنى دولة في العالم. على الإمارات أن ترفع يدها عن السودان فقط. هذا هو أول مدخل لاستقرار السودان. وعليها أن توقف دعمها.

قدمنا لرئاسة المجلس قبل أسبوع ستة جوازات إماراتية وجدناها في الخرطوم ضمن العمليات المشتركة لقوات الدعم السريع ولم تنشرها حتى الآن في الموضع الذي قلناه لكم بتعميمها. إننا لم نسرق هذه الجوازات الستة من حقائب مواطنين إماراتيين من الإمارات بل وجدناها في قلب المعركة. ووجدنا جوازات أخرى غيرها وجوازات تشادية وسنوالي المجلس بتقديمها. ولكننا نلاحظ دوما أن هناك طرفا يعرقل ذلك. ولذلك، فإن شعب السودان يستحق السلام والسودان أهل لصنعه إذا كفت الإمارات شرها عنه.

وأما بشأن مفاوضات جدة، فإن السودان طرف تأسيسي في هذا المنبر .يُسأل عن ذلك السيدة ليندا.

وأن السودان شارك فيها أول من شارك. وأن ميليشيات الدعم السريع التي ترعاها الإمارات وتقدم لها الدعم وتحرضها على القتال في السودان وارتكاب الجرائم والاغتصابات، هي التي حالت دون أن يفي الدعم السريع بالتزاماته في منبر جدة.

السودان لا يخشى أي منبر من المنابر لأن معه الحق وإن السيف الحق قاتل وبتار. ولذلك، السيد الرئيس، أرجو أن يتم تعميم الشهادة التي قدمناها لكم كما حدثناكم في الاجتماع المغلق، والتي تحوي تلك الجوازات الست لكي يثبت لمن لا يعلم حجم تدخل الإمارات في الحرب السودانية الكريه، والتي قتل فيها آلاف الناس جردا.

لا نريد من الإمارات دعما فإن الله هو الداعم للسودان. عندما كان السودان يدعم الدول وحركات التحرر لم تكن دولة الإمارات مذكورة في التاريخ ولا في خارطة العالم. ولذلك نحن نعلم شرها. ونحن الذين أسسنا مجدها وأسسنا تراثها الحديث ونهضتها الحديثة بأذرعنا وبملكاتنا العقلية.

أرجو من مجلسكم الموقر أن يتداول بشجاعة وأن يخطو الخطوة الأخيرة وهي ذكر الإمارات وإدانتها حتى تتوقف الحرب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر ممثل السودان على بيانه.

طلب ممثل الإمارات العربية المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): إننا نرى في هذا انتهاكا مشينا للمجلس من جانب أحد الأطراف المتحاربة في السودان، الذي يستغل هذا المنبر لنشر ادعاءات كاذبة ضد دولة الإمارات العربية المتحدة لصرف الانتباه عن الانتهاكات الجسيمة التي تحدث في الميدان.

لن يتحقق انتصار عسكري أو تسوية عسكرية للنزاع في السودان. فالسبيل الوحيد لتسويته سيكون على طاولة المفاوضات. وقد أشار ممثل القوات المسلحة السودانية إلى مزاعم أرسلها عبر رسائل إلى مجلس الأمن. ورددنا بالفعل على الادعاءات الباطلة التي قدمها ممثل القوات المسلحة السودانية المجلس عليها. وندرك أن هناك رسالة أخرى واردة إلى المجلس وسنرد على تلك الرسالة مرة أخرى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 12/15.